

مشرفيات



نشرة لمرة واحدة

بمناسبة الثامن من آذار،
يوم المرأة العالمي

تصدر عن: مركز إعلام، جمعية السوار،
جمعية حقوق المواطن
هيئة التحرير: عرين هوري، سونيا
بولس، حنين زعبي
تصميم: غادة أسعد

الحياة والحرية لشعبنا الفلسطيني

حنين زعبي

(عن هيئة التحرير)

تطغى المذابح في غزة على عناوين الثامن من آذار، والذي هو عادة مناسبة لاستحضار نضال المرأة المستمر، الصاخب منه والهادئ، كما تطغى الجثث الملقاة في الشوارع على زخم الانشغال في عناوين النهضة والتقدم.

هكذا يضع الهدر السهل لكرامة الإنسان والشعوب، جانبا، الرغبة في الاجتهاد والمحااجة والحوار حول قضايا اجتماعية وفكرية. ويكاد يطمس سلب الحياة، عناوين التقدم. الحياة نفسها - أو بالأحرى طلب الحياة البديهي والبدائي - قد تغدو أحيانا عدوة لجودتها.

بالتالي عاشت المحررات، إغراءً مستمراً في أن يشطبنا أبواب الملحق ومواده ويكرسنا لغزة. لأطفالها الذين تحولوا من مشروع حياة بالغ الصعوبة والتواضع، لمشروع موت بالغ السهولة والعجرفة، لنسائها ورجالها المصريين على الحرية، لشوارعها وأزقتها التي تعرف مذاق الدبابات، وصوت الرصاص أكثر بكثير مما تعرف مذاق الهواء النقي وصوت الطبيعة البسيطة. فما المعنى من "مساواة المرأة بالرجل" في واقع لا تتعدى قيمة اثنيهما قدرة الجندي الإسرائيلي على التصويب السليم؟ لكن المعنى بالنسبة لنا واضح، ويتلخص في الجواب البسيط التالي: حادثة المجتمع هي جزء من أسلحة مقاومته.

حق الشعوب في تقرير مصيرها، التعددية، الحوار، احترام الإنسان، مكانة الفرد، حقوق الفرد، محاربة التعصب الفكري والسياسي، احترام الإرادة الشعبية، احترام الشرعية، احترام المؤسسات، احترام السياسة، التنظيم، الكفاءة، هي مفردات للمقاومة وللنهضة معا. ولا تدخل الشعوب حروب العصر وتركيباته إلا إذا امتلكت أدوات هذا العصر.

وهنا تكمن رسالة المحررات، حيث هي -الرسالة- لا تفصل بين النضال من أجل العدل والحرية في قضايا تتعلق بنهضة المجتمع وتقدمه، وبين النضال من أجل العدل والحرية في قضايا الاحتلال والاستعمار والقمع القومي. ليس فقط عن موقف قيمي بأن قيم العدل والحرية لا تتجزأ، وليس فقط عن موقف قيمي بأن تلك القيم عليها أن تصب في معنى وجود الإنسان وجودة هذا الوجود، بل أيضا عن قناعة عملية تامة بأن العصر لا يفصل بين أسلحة المقاومة وأسلحة النهضة.

حاولنا أن نرسم في هذا الملحق ملامح عامة لشكل مجتمع نسعى إليه كنساء وأطر فاعلة في مجتمعنا، وكنساء نسعى لأن يكون مقدار فعلنا بمقدار تأثيرنا. ونعرف أن هذا المسعى لا يعكس إجماعا داخل مجتمعنا، فمجتمعنا العربي المخنوق داخل إسرائيل، كالمجتمعات

العربية عامة، بعيد عن طرح الكثير من القضايا المعروضة هنا من قبل بعض المفكرين العرب، فما بالك بالوصول لإجماع. كما أن كل مجتمع يحمل تصورات واجتهادات مختلفة في كافة المواضيع التي طرحت هنا، وهي ليست من طبيعة المواضيع التي تتحمل "إجماعا". لكن ما يحتاج إلى "إجماع" هو ما يتخطى الاجتهاد الفكري السياسي والاجتماعي، وهو الإيمان بجملة من الحقوق الإنسانية، التي تمكن المجتمع من النقاش الحر والمبدع في القضايا المطروحة، دون تعصب ودون انغلاق ودون تكفير.

ما يقلقنا في هذا الصدد، هو التعصب الفكري، بنوعيه، ذاك المدعوم بالجهل، وذاك المدعوم بتصورات مصلحة وانتهازية. فكما نحارب التعصب الطائفي علينا أن نحارب التعصب الفكري، ولا شيء مقدس، بمعنى خارج عن التفكير العقلاني. الأخلاق والثوابت الوطنية هي نتاج تفكير قيمي وعقلاني، وليست نتاج مقدسات. لا مقدسات في الفكر، ولا مقدسات في الطروحات الاجتماعية. المقدسات موجودة فقط في الأديان، وتحديدًا فيما في الأديان من علاقة بين العبد والخالق، وهي علاقة حميمة، ليست من شأن الحيز العام.

بالتالي فإن استحضار الملحق لعزيم العظمة مثلا له دلالة، حيث هو كما يقول بنفسه "على بنية تامة من الصلة بين الثقافة بالسياسة في معانيها الأعرض والأبعد مدى زمنيا بالخصوص في بلدان تشبه بلدنا، حيث تخضع القضايا (ومن ضمنها الدين) لتسييس كثيف، وحيث لم يتطور التمايز الوظيفي بين مكونات البنى الاجتماعية، التطور المضارع (المشابه: المحررات) لما حصل في تواريخ أخرى - بلدان في حالة تدفق متواصل، حيث السياسة هنا هي الحيز الحاسم التأثير في نهاية المطاف".

كما أن استحضار ابن عربي له دلالة في هذه المرحلة، فهو صوفي الحرية، صوفي الحب، معادٍ للتعصب، وترك الحق للبشر أن يؤمنوا بما يريدون".

وللملحق توجه "أفلاطوني" بمعنى أننا، وبتحفظ كبير، نؤمن أن المعرفة هي -أحد- مصادر الأخلاق، وأن الجهل أحد أعدائها. نحن بهذا، نحارب الجهل والانغلاق والعزلة، والتعصب والعصبية واحتقار المعرفة.

ونحن مع، التواضع والشك في المعرفة، واليقين في القيم والأخلاق. نحن مع النسبية في المعرفة، والإطلاق في الأخلاق. وعندما نقول ذلك نحن نعنيه. نعنيه، لكي تصبح مقولة الأخلاق في السياسة مقولة ذات رصيد.

نحن نؤمن بدور الأخلاق في السياسة في الأساس، لأن مسألة الحقوق، حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب، تقع في باب الأخلاق، وليست فقط في باب السياسة. وبالتالي فإنها مصدر التقاطع الأكبر بين الأخلاق وبين السياسة.

حق الشعوب في تقرير

مصيرها، التعددية، الحوار،

احترام الإنسان، مكانة

الفرد، حقوق الفرد، محاربة

التعصب الفكري والسياسي،

احترام الإرادة الشعبية،

احترام الشرعية، احترام

المؤسسات، احترام السياسة،

التنظيم، الكفاءة، هي مفردات

للمقاومة وللنهضة معا. ولا

تدخل الشعوب حروب العصر

وتركيباته إلا إذا امتلكت

أدوات هذا العصر

ونحن مع، التواضع والشك في

المعرفة، واليقين في القيم

والأخلاق. نحن مع النسبية

في المعرفة، والإطلاق في

الأخلاق. وعندما نقول ذلك

نحن نعنيه. نعنيه، لكي تصبح

مقولة الأخلاق في السياسة

مقولة ذات رصيد

وفي هذا السياق، وعلى غرار

بعض المفكرين العرب، نميز

بين التعددية والاعتراف

بالآخر، كحق وكقيمة في

الثقافة العامة، وبين التعددية

كمزاج، أو كاستعداد عاطفي

لتقديم تنازلات سياسية

لحركات سياسية، تختلف معنا

في أساسيات التصور للمجتمع

الذي نسعى له.

نحن نؤمن بدور الأخلاق فيما يتعلق بالصراع مع سياسات وهوية الدولة الإسرائيلية، ونحن نؤمن بدور الأخلاق فيما يتعلق بالسياسات الداخلية بين الأحزاب العربية، ونحن نؤمن بدور الأخلاق فيما يتعلق بصراع المرأة على حقوقها ومكانتها.

هذا كله، بمناسبة يوم المرأة.

هذه "هديتنا" للمرأة:

أن عليها، ويمكنها أن تقود النقاش في قضايا مفصلية تتعلق بنهضة مجتمعها، فالمرأة لها رأيها فيما يحدث بمجتمعها، ولها رأيها فيما يتعلق بالصراعات التي يعيشها شعبها. وهي تربط مصيرها ليس فقط بمصير النقاش العيني حول حقوقها المباشرة، بل تربط مصيرها بمصير قضايا مركزية تغيب حتى عن أعين النخبة السياسية الذكورية. ولها من وسع الأفق، بحيث ترى في كل تخلف مجتمعي، تخلفا لها، وفي كل تقدم مجتمعي تقدما لها.

وفي هذا السياق، وعلى غرار بعض المفكرين العرب، نميز بين التعددية والاعتراف بالآخر، كحق وكقيمة في الثقافة العامة، وبين التعددية كمزاج، أو كاستعداد عاطفي لتقديم تنازلات سياسية لحركات سياسية، تختلف معنا في أساسيات التصور للمجتمع الذي نسعى له. ونحن ندرك أننا لم نفلت كعرب -مؤخرًا جدا - من إسهار القومية العاطفية، أو المبنية حصرا على الرومانسية والعاطفة، لنقع في إطار السياسة العاطفية. ورجوعا للعظمة نحن ندرك "أن الحياة السياسية ليست مودة فقط، وإنما هي كذلك صراع وإخضاع وغلبة من جانب آخر".

نحن لا نريد التوافق على شاكلة: "يا عمال... العروبة... صلوا على النبي".

وبغزة ننهي، كما بغزة بدأنا:

نقول: حتى في أشد أوقات الهزيمة السياسية، وعندما يحس الشعب الفلسطيني أنه لا يملك زمام المسار السياسي، تبقى أمامه قوة عدم التفريط، والتمسك بالثوابت.

لكننا غفلنا أن تلك الثوابت غير مؤهلة لوحدها للحفاظ على حياة الإنسان الفلسطيني، وأنها كفلسطينيين بحاجة إلى إضافة ثابت، هو فوق كل الثوابت: ألا وهو الإنسان الفلسطيني.

من فرط تشديدنا على ثوابت القضية الفلسطينية، التي هي قضية الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، نسينا الشعب ونسينا الاحتلال. وبقيت "ثوابت" - تمارس خطابيًا- تحاول السلطة "الوطنية" فك ارتباطها بحياة الفلسطيني وبالاحتلال.

مطلوب من الشعب الفلسطيني في غزة والضفة والداخل والشتات، أن يعيد تفعيل وحدته.

تشغيل النساء:

هنا وفي الوطن العربي

إعداد: سونيا بهاس / جمعية حقوق المواطن

66

يبلغ معدل مشاركة المرأة العربية في موارد العمل ما يقارب ضعف نسبة مشاركتنا نحن النساء العربيات في الداخل، وذلك بالرغم من التحديات التنموية التي تواجهها المجتمعات العربية مما يشير إلى أن عامل التمييز القومي هو المعيق الأساسي لمشاركتنا في سوق العمل الإسرائيلي.

66

القطاع الخاص. ويدفع هذا التمييز في الأجور في القطاع الخاص النساء نحو العمل في القطاع العام لتساوي الأجور وظروف العمل. إلا أن القطاع العام أخذ في الانكماش في معظم الدول العربية نتيجة لسياسات التعديل الهيكلي.

وتزداد الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء كلما انخفض المستوى التعليمي، ففي الأردن على سبيل المثال، تحصل الجامعيات على ٧١٪ من أجور الرجال في هذه الفئة، وتنخفض هذه النسبة إلى ٥٠٪ لمن توقفن عند التعليم الأساسي، أما الأميات فلا تصل أجورهن إلا إلى ٣٣٪ من أجور الذكور (مقدم، بالإنجليزية ٢٠٠٥)، فتزداد معاناة النساء مع تدني المستوى التعليمي الذي يرتبط عادة بزيادة الفقر.

الثقافة الذكورية السائدة

تضع الثقافة السائدة النساء في موقع المعولات من قبل رجال، مما يترتب للرجال أولوية في الحصول على العمل، والتمتع بعوائده. ويهمل هذا التوجه أن دور النساء في المساهمة في دخل الأسر، وفي إعالة أسر بكاملها، ما فتى يتعاظم في كل المجتمعات، ومنها العربية، وأن النساء في الواقع يبدن درجة من المسؤولية والتفاني في رعاية الأسر وحمايتها لا تقل عن الرجال.

كما يفضل بعض أرباب العمل تشغيل الرجال على النساء لاعتقادهم بأن تشغيلهم أقل تكلفة، فيتذرعون بكلفة عطلة الأمومة مدفوعة الأجر، للإحجام عن توظيف النساء. وكأن عطلة الأمومة هي امتياز للمرأة وليست حقاً للوليد وخدمة للمجتمع. وعلى الرغم من إعلاء العديد من الدول العربية لخطاب حماية الأسرة ودعمها، إلا أن تحميل أرباب العمل، لا الدولة، كلفة الدور الإنجابي للمرأة في إعادة إنتاج المجتمع يقلص فرص تشغيل النساء.

ضعف الخدمات المساندة

إن ضعف البنية التحتية من وسائل نقل وحضانات لا تشجع خروج المرأة للعمل. ناهيك عن عدم توافر ضمانات إجتماعية، سواء للأطفال أو كبار السن الذين يقع عبء رعايتهم على النساء. كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على فرص النساء في الحصول على عمل، منها عدم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وضعف التدريب المستمر لزيادة كفاءة الباحثات عن عمل، وضعف قدرة المرأة على الحصول على التسهيلات الائتمانية.

الخاص، وفي عمل غير مدفوع الأجر في الغالب، وتصل هذه النسبة للنساء إلى ٢٠٪ في مصر و٥٢٪ في المغرب و٢٣٪ في فلسطين بينما لا تتجاوز ٨٪ و٢٢٪ و٧٪ للرجال في هذه البلدان الثلاثة على التوالي. وقد تبدو هذه الفجوة للوهلة الأولى لصالح المرأة، لكنها في واقع الأمر زيادة في أعبائها ومسؤولياتها اليومية. وعلى صعيد الدول العربية، سجلت المرأة السعودية أعلى نسبة من العاملات في المجال الإداري، حيث وصلت إلى ٣١٪ من مجموع المصنفين في هذا المجال، يليها على التوالي العراق ١٥٪، وفلسطين ١٢٪ والبحرين ١٠٪ وعمان ٩٪ والإمارات ٨٪. وسجلت المرأة اليمنية أدنى نسبة من العاملات في هذا المجال (٤٪). ومن الجدير بالذكر أن رأي الجمهور في استطلاع الرأي قد عبّر عن تأييد واسع لتملك المرأة للأصول والمشروعات الاقتصادية وإدارتها، وإن انخفضت درجة التأييد قليلاً في حالة الإدارة.

أسباب ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء العربيات

تساعد عوامل عدة في تفسير تدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وفي زيادة البطالة في صفوفها، منها ما يتعلق بالطلب على اليد العاملة الأنثوية ومنها ما يتعلق بعرضها.

قلة فرص العمل

لا يوفر النمو الاقتصادي البطيء فرص العمل اللازمة لإستيعاب الزيادة في القوى العاملة للرجال والنساء، كليهما، إلا أن قصور فرص العمل المتاحة ينعكس سلباً على النساء أكثر منه على الرجال.

ويتضح أن البطالة بين صفوف الإناث كانت أكثر منها في صفوف الذكور في ثلثي البلدان العربية التي توافرت عنها بيانات، ووصلت إلى أكثر من ضعفها في نحو نصف هذه البلدان.

إنّ التحدي الكامن في توفير فرص عمل للنساء سيتعاظم خلال السنوات القادمة، وبخاصة في ضوء التقديرات التي تشير إلى أن نسبة الزيادة في عرض القوى العاملة الأنثوية ستفوق معدل الزيادة في القوى العاملة الإجمالية، فقد قدر معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية بـ ٣,٥٪ سنوياً للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، بينما قدر معدل النمو في القوى العاملة الأنثوية بـ ٥٪ خلال الفترة نفسها.

التمييز بين الجنسين في مستوى التشغيل والأجور يساهم التمييز بين الرجل والمرأة في الشغل والأجور في تقليص مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، فأجور الرجال تفوق بكثير أجور النساء في مختلف المناصب، وبخاصة في

وبهذه المناسبة إرتأينا أن نطرح أمامكم معطيات حول عمالة المرأة في الوطن العربي، مأخوذة عن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥. حيث أن القواسم المشتركة بين مجتمعنا كثيرة. أما التمايزات فهي غالباً لصالح المرأة العاملة في الوطن العربي حيث يبلغ معدل مشاركة المرأة العربية في موارد العمل ما يقارب ضعف نسبة مشاركتنا نحن النساء العربيات في الداخل، وذلك بالرغم من التحديات التنموية التي تواجهها المجتمعات العربية مما يشير إلى أن عامل التمييز القومي هو المعيق الأساسي لمشاركتنا في سوق العمل الإسرائيلي.

فيما يلي مقتطفات من تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥ (بتصرف)

شهدت المنطقة العربية، مقارنة بجميع مناطق العالم الأخرى، التوسع الأكبر في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣؛ فقد بلغت نسبة الزيادة في هذه المشاركة ١٩٪ مقارنة بـ ٣٪ للعالم أجمع، وعلى الرغم من ذلك، تبقى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأقل في العالم؛ إذ لم تتجاوز ٣٣٪ من النساء (١٥ عاماً فأكثر)، بينما يصل المتوسط العالمي إلى ٥٥,٦٪، وتصل نسبة مشاركة المرأة في شرق آسيا والباسيفيكي، على سبيل المثال، إلى ٦٨,٩٪.

كما أن مشاركة المرأة العربية نسبة إلى مشاركة الرجل لا تتجاوز ٤٢٪، وهي أيضاً الأقل في العالم، حيث تصل إلى ٨٣٪ في شرق آسيا والباسيفيكي و ٧٣٪ في أفريقيا جنوب الصحراء، بينما يبلغ المعدل العالمي ٦٩٪، وتبلغ مشاركة المرأة الاقتصادية في الدول العربية النسبة الأعلى في موريتانيا (٦٣,١٪)، تليها قطر (٤٢,٦٪)، حيث ترتفع نسبة النساء الوافدات العاملات، ومن ثم المغرب (٤١,٩٪)، وما زالت نسبة المشاركة تقل عن ٣٠٪ في خمسة بلدان عربية هي ليبيا وعمان والسعودية والأردن وفلسطين، مع أن نسبة الزيادة في مشاركة المرأة الاقتصادية كانت أكثر من ٥٠٪ خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ في كل من السعودية والأردن وعمان. أما عن الفجوة في النشاط الاقتصادي بين النساء والرجال، فبلغت أقصاها في فلسطين، حيث لم تتجاوز مشاركة النساء ١٤٪ من مشاركة الرجال، تليها عمان (٢٧,٢٪)، ومن ثم السعودية (٢٩٪).

المكانة الوظيفية للمرأة

تعمل النسبة الأكبر من النساء في البلدان العربية التي يتوافر عنها بيانات (عمان وفلسطين وقطر ومصر والمغرب)، كموظفات أو عاملات. وتصل هذه النسبة إلى ٦٨٪ من مجموع المنخرطات في سوق العمل في مصر و٥٥٪ في قطر، ولا تنخفض إلى أقل من النصف إلا في المغرب حيث تبلغ ٣٤٪، ولا تختلف كثيراً نسب الرجال الذين يعملون كموظفين عن نسبة النساء اللواتي يعملن كموظفات، ولكن هناك فرقاً كبيراً في طبيعة عمل غير الموظفين، فالعدد الأكبر من الرجال غير الموظفين يعملون إما لحسابهم الخاص أو كمشغلين، بينها النسبة الأكبر من غير الموظفين يعملن "كعاملات مساهمات من أفراد العائلة"؛ أي أنهن يعملن في إطار المجال

قضايا المرأة هي كثيرة، لكن قضية عملها تعتبر الأكثر محوراً للنهوض بها وبمجتمع بأسره. تنبع أهمية عمل المرأة ليس فقط من المردود المادي الذي يحسن من مستوى معيشتها هي وعائلتها، بل لأن العمل يكسبها قوة ومهارات مختلفة، مهنية وإنسانية عامة تعرف "برأس المال الثقافي". كما أن عمل المرأة يضمن لها إستقلالية إقتصادية تمكنها من تحمل تبعات قرارات مصيرية كأنهاء علاقات زوجية وأسرية غير سوية كتلك التي تعنفها.

مكانة المرأة العربية في سوق العمل الإسرائيلي، متردية جداً، ليس لعدم رغبتها بالعمل بل لأن سياسات التمييز التي إنتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة ورفضها لإستثمار موارد الدولة لإقامة مناطق صناعية أو لتحسين البنى التحتية داخل البلدات العربية أديا إلى إنخفاض كبير في فرص العمل المتاحة للنساء العربيات داخل قراهن. كما أن دولة إسرائيل هي المشغل الأكبر للنساء، حيث تشكل الوظائف الحكومية في سلك خدمات الدولة مقصداً أساسياً لهن، فالنساء يشغلن ٦٤٪ من الوظائف الحكومية، من بينهن ٣٪ فقط تشغلن نساء عربيات، غالبيةن عملن في وزارة الصحة، وزارة الرفاه الإجتماعي وسلك التعليم. هذا التدني في نسبة النساء العربيات اللواتي يعملن في القطاع العام هو نتيجة حتمية لإنعدام المكاتب والخدمات والشركات الحكومية في غالبية القرى العربية. إن إنعدام الوظائف الحكومية والمناطق الصناعية في القرى العربية لا يؤثران فقط على نسبة إنخراط النساء في سوق العمل بل على ظروف عملهن أيضاً.

في عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة النساء العربيات المشاركات في سوق العمل الإسرائيلي ١٨٪ مقارنة بـ ٥٩٪ لدى الرجال العرب و ٥٦٪ لدى النساء اليهوديات. فقط ٤٠٪ منهن عملن بوظيفة كاملة. وصل معدل أجر العاملة العربية إلى ٤٠,٥٩٩ شاقل مقارنة بـ ٥٠,٥٨٧ شاقل وهو معدل أجر العامل العربي وبـ ٥٤,٩٩٩ شاقل وهو معدل أجر العاملة اليهودية. إن الفروقات بين أجر العاملة العربية من جهة وبين أجر العامل العربي والعاملة اليهودية من جهة أخرى تدل على التمييز المزدوج الذي تعانيه العاملة العربية لكونها امرأة وكونها عربية. كما أن إنعدام فرص العمل يسهل على أرباب العمل، المدركين لهذا الواقع، بإستغلال ضائقة النساء الباحثات عن عمل، ويعرضون عليهن شروط عمل متدنية، مدركين بأنه ليس لديهن بديل آخر.

تدني نسبة النساء العربيات المشاركات في سوق العمل تنبع من عوامل إضافية، منها شح الأمل لرعاية الأطفال، من جيل الولادة وحتى جيل ثلاث سنوات؛ محدودية المواصلات العامة التي تربط القرى الصغيرة بالمدن الكبيرة المجاورة؛ إنعدام فرص حقيقية للتأهيل المهني في مواضيع تكنولوجية تتلائم مع متطلبات السوق العصري؛ المجتمع الذي يكرس الأدوار النمطية للنساء ولا يشجعهن على دخول مهن أو مجالات تعليم تعتبر بمفهوم المجتمع المحافظ "رجولية"؛ عدم وجود وعي كافي لدى العديد من العاملات بشأن حقوقهن الأساسية في مكان العمل، مثل الحق في تقاضي أجر مساو لأجر الرجل، والحق في الحصول على أجر لا يقل عن الحد الأدنى القانوني.

مقتطفات من ميثاق " العمل الإعلامي "

الميثاق الذي أعده ووقع عليه الصحفيون الفلسطينيون في الداخل عام 2007

فكرة الميثاق

يعيش الإعلام في فضاءات من الهويات لا بد أن تكون من ناحيته واضحة المعالم وغير مشوهة، لتشكل بوصلة ناجعة للصحافي في عالم من الصراعات والمصالح، كالذي نعيش فيه. يبقى محور هذه الفضاءات هو التزامات الصحافي المهنية، لكن على خلاف التزامات مهنية مختلفة، مثل التزام العامل أو الطبيب أو المحامي أو التاجر، والتي في وسعنا تعريفها تعريفاً دقيقاً وعلمياً بغض النظر عن السياقين السياسي والثقافي، اللذين يعيشهما صاحب المهنة، فإن المعايير المهنية "الموضوعية" للصحافة: الدقة، الموضوعية، الحياد، مستندة في أساسها إلى تعريف سياسي أيديولوجي لمعنى الحياد والموضوعية. وقد اختلفت الأبحاث والتيارات الأكاديمية والمهنية كثيراً في تعريف الحياد والموضوعية، ويبدو أن لا حياد في تعريف الموضوعية والحياد. فلا مجال لاعتبار مصطلح "الاحتلال الإسرائيلي" وجهة نظر بل "حكم موضوعي" يقع في صلب الأخلاقيات الإنسانية يستند إلى إجماع إنساني عام، وهذا التعريف يتماشى مع تيارات فكرية أوروبية في الأساس - وهي اجتهادات ظهرت في المشهد

الأكاديمي دون أن تسيطر عليه، منذ منتصف الثمانينيات. وفي المقابل فإننا نرفض تعامل التيار الأمريكي السائد - مهنياً وأكاديمياً - مع كل الأحكام الأخلاقية كاحكام "وجهة نظر". فلا يمكن بأي حال تحويل مصطلح "الاحتلال الإسرائيلي" إلى "ادارة مناطق" مثلاً.

لم يتطرق الإعلام العربي المحلي إلى التوجهات المتعلقة بصلب تعريف "المهنية"، كما أنه لم يطور توجهها خاصاً به، فكيف يعرف إعلامنا "معايير المهنة"؟ كيف يعرف "الحياد"؟ كيف يعرف "الموضوعية"؟ وكيف يعرف "النزاهة المهنية"...

تثار هذه الأسئلة ليس فقط بسبب حاجة الصحافي إلى تعريف مهني لمعايير العمل الإعلامي، بل أيضاً بسبب حاجة المجتمع إلى ذلك، فتوقعات المجتمع بفئاته المختلفة من الإعلام تتعلق أيضاً بتعريف "المهنية" الذي يتبناه المجتمع، وعادة ما يتبنى المجتمع تعريفاً متجانساً مع مصالحه المختلفة بل والمتناقضة، دون اهتمام بـ"قواعد" عمل "أخلاقية". لذلك فإن تبني الإعلام لـ"قواعد عمل" واضحة تحميه من انتقادات وضغوط مجتمعية لا يصلح أن يكون مرجعية للعمل



"ميثاق العمل الإعلامي" هو ما يميز بين الضغوط المصلحية وبين المحاسبة الأخلاقية، التي تتوسل بالمهنية. وبالتالي فهو يشكل أساساً لتدعيم أسس عمل الإعلام، ولمحاسبة لذاته.



الإعلامي.

"ميثاق العمل الإعلامي" هو ما يميز بين الضغوط المصلحية وبين المحاسبة الأخلاقية، التي تتوسل بالمهنية. وبالتالي فهو يشكل أساساً لتدعيم أسس عمل الإعلام، ولمحاسبة لذاته.

الإعلام وقضايا العدل والتقدم

الاجتماعي - الطائفية، العائلية،

وقضية المرأة

يقع على عاتق الإعلام المحلي حمل لواء القضايا الاجتماعية أسوة بالقضايا السياسية، والتصدي لكل ظواهر ومظاهر القمع والتخلف والفساد والتشرد، التي تعيق حركة تطور المجتمع. ان توجهنا في التصدي للتخلف الاجتماعي في مختلف القضايا يستند إلى القيم الإنسانية التقدمية في حضارتنا العربية الإسلامية المتفاعلة جدلياً مع القيم الإنسانية التقدمية في الثقافات الأخرى. إن سكوت الإعلام على تلك الظواهر يجعله شريكاً فيها أو متواطئاً معها، إذ لا يجوز للصراع من أجل العدل والتقدم العام، الذي تبقى مستحقته مؤجلة حتى إشعار آخر، أن يشكل غطاءً أو مبرراً لعدم سعي الإعلام إلى تكريس مبادئ العدل والتقدم الاجتماعيين في مجتمعنا، بالأيدي والوسائل التي يمكننا أن نتحكم فيها، أولاً ودائماً.

يقع على رأس تلك التحديات الاجتماعية قضايا تعكس التخلف الاجتماعي مثل العائلية، الطائفية، وقضية مكانة وحقوق المرأة.

على إعلامنا المحلي أن يدعم ويتعامل مع قضايا المرأة، على الأقل باعتبارها قضايا تندرج في إطار حقوق الإنسان والعدل الاجتماعي. ويقتضي ذلك ألا يكتفي الإعلام بالأخذ على عاتقه تغطية انتهاكات حقوق المرأة في الحيزين الخاص والعام، بل وإبراز التجاوز الأخلاقي، القانوني والإنساني لجميع قضايا المرأة، بدءاً من التمييز في فرص التعليم وانتهاء بجرائم قتل النساء.

على الإعلام تبني خطاب إعلامي واضح يعزز مبدأ المساواة بين الجنسين.

على الإعلام رصد ظواهر اجتماعية تعيق تطور المرأة كظواهر لها أولوية، مثل: إنعدام الأطر الداعمة للمرأة العاملة والتمييز في الأحوال الشخصية.

إن واجب الإعلام، عند تعامله مع الفئات المقصاة من الحيز العام، ألا يعتمد على البيانات الصحافية، بل اعتماد المبادرة الصحافية، وفي الوقت نفسه العمل على إبراز النساء الناشطات في الحيز العام أو في مجالهن المهني.

على الإعلام الإلتزام بمبدأ التمثيل اللائق للنساء وإستيعابهن في وسائل الإعلام في كل المناصب والتخصصات المهنية، على قدم الندية مع الأكاديميين الرجال.

على الإعلام التوجه إلى نساء في مجالات مختلفة لكتابة مقالات رأي، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى جعل المرأة عنصراً مؤثراً في عملية تشكيل الرأي العام.

ينبغي أن يستوطن الإعلام أن التحريض أو استباحة حياة المرأة أو جسدها (تسليعها) لا يدخل قط في باب حرية التعبير. وينسحب ذلك على الأخبار والتصريحات وكذلك على مقالات الرأي.

المرأة الفلسطينية والإعلام الفلسطيني: الواقع والمأمول

إعداد: خلود مصالحة / مركز إعلام

العنصري أو مصادرة الأراضي (على أهميتهما) تفوق قضايا المرأة أهمية وواقعها، وهذا مخطوء في نظري.

الإعلامية **مقبولة نصار**، والتي تقدم برنامج "شبابيك، في راديو الشمس لا تعتقد ان الاعلام يتعامل مع قضايا وحقوق المرأة بخصوصية، التعامل الاعلامي لا يتعدى البحث عن التلويح والتنويح لا غير، ولا يوجد تذويت لخطأ اعلامي يحاول عكس قضايا المرأة واتخاذ الاعلام كوسيلة لتحريك الاجندة الاجتماعية. بل في الغالب العقلية الذكورية المسيطرة تحاول تكريس الافكار المسبقة ودونية المرأة او اثبات عدم كفاءتها.

الصحفي **غسان بصول** يرى أنه هنالك فعلاً تعامل بخصوصية معينة مع قضايا المرأة هذا إذا كان المقصود بالخصوصية المعينة إجابة تشخيص وإختبار ومتابعة الموضوعات الأهم. بصول يلمس قدراً كبيراً من العشوائية والإسفاف والتسطيح في تناول، وخاصة في الصحافة التجارية، مع التشديد على أن الصحف الحزبية تتناول القضايا المشار إليها بكثير من الرصانة والإلتزام.

الصحفي **محمد علي سلامة**، صحيفة الميثاق يرى أن التعامل مع قضايا مجتمعنا العربي الفلسطيني بعامية وقضايا المرأة بخاصة يجب ان تجد الرعاية الخاصة والعناية المتميزة بكل ما يتعلق بالحقوق، ذلك لان المرأة الفلسطينية داخل اسرئيل تواجه من التحديات ما لا تواجه قريناتها في المجتمعات الأخرى، وهذا الضرورة ينسحب على كافة شرائح المجتمع. هذا المرغوب غير مطبق على الاغلب، والسبب واضح، فكل وسيلة اعلامية اضحت في زماننا هذا "جمهورية اقتصادية مستقلة" حيث تتم عملية انشطارية نشطه في هذه الاتجاه، وللدلالة على ذلك، عدد الصحف التي اسميها "انشطارية" في الاونة الأخيرة، والدوافع التي تقف خلف هذا التعدد ليس التنوع في الاجتهاد الفكري او المهني كما يزعمون، انما هي رغبة جامحة في اللهث خلف المادة والربح باية وسيلة ممكنه.

ولكن يجب التذكير ان الاعلام ليس هو من يصنع الاجندة بل القيادة السياسية الاجتماعية ولذلك قبل ان نصب جام غضبنا على الاعلام دعونا نرى موقع المرأة وغيرها من القضايا في أجندتنا السياسية الوطنية.

يرى أبو رشيد أن القصور في التغطية الاعلامية تجاه قضايا المرأة لا ينبع من موقف مناهض للمرأة، بقدر ما ينبع من كون الاعلام التجاري لا يخضع سوى لقوانين السوق، وبالتالي فهو يفتقر إلى معالجة جديّة للقضايا الجذرية وخاصة القضايا الاجتماعية منها التي تحتاج إلى رؤيا ومهنية واستثمار مادي.

الصحفي **وديع عواودة**، موقع الجزيرة الإخباري: يرى أنه لا بد من التعامل بخصوصية مع قضايا المرأة، بالتفضيل المصحح والحد من الوقوع في إشاعة الأفكار المقولبة والمسيقة- النمطية بل محاربتها، وإبراز الطاقات الكبيرة في إشراكها بالحياة العامة وبالمجهود الجماعي نحو النهضة التي نشتهي ونصلي لها كل يوم. يضيف عواودة قائلاً هناك محاولة لاستخدام الجنس اللطيف في تسويق وبيع الصحف ومواقع الانترنت ضمن تسطيح بفق العقل والقلب.

الصحفي **علاء حليل**، محرر صحيفة فصل المقال: يرى أن حقوق المرأة وواقعها ليسا متعلقين بخصوصية سياسية ومنطقية معينة، فالحقوق الأساسية لكل إنسان ليست نسبية في جوهرها وللأسف، فإن الكثيرين يختبئون وراء مصطلح "الخصوصية" من أجل تبرير التقاعس أو التمييز، والأسوأ، تبرير التجاهل لهذا الواقع وإخراجه من سلم أولويات العمل المجتمعي والسياسي والثقافي. الخصوصية المرجوة في هذا السياق هي قلب في المفاهيم والتعامل مع الموضوع في إعلامنا، وليس اللجوء إليها لتبرير طمس هذه الأمور، كما تفعل غالبية وسائل إعلامنا، للأسف. ما يطبق اليوم هو "خصوصية التهميش"، أي أن قضية جدار الفصل

نشر مركز "إعلام" قبل عامين بحثاً تناول أنساق تمثيل النساء في وسائل الإعلام العربية المحلية، كون الإعلام يعتبر "لاعباً" اجتماعياً مؤثراً على الوعي الجماهيري والنظام القيمي المهيمن في المجتمع، فهو، الإعلام، ليس حياً بل هو يلعب الدور الرئيسي كونه يصور الواقع ويبلوره للقارئ. خلص البحث إلى العديد من النتائج أهمها أن موقع المرأة الفلسطينية موجود على هامش الأجندة الإعلامية في الصحف العربية المحلية، تجلت هذه الهامشية في نوعية وعدد وموقع الأخبار التي نشرت وتعلق بالمرأة، بالإضافة فقد خلص البحث إلى نمطية وقولية في تغطية مواضيع المرأة، كالحفاظ على المرأة بأدوارها التقليدية والنظر إليها من خلال الخطاب المجتمعي المهيمن.

فيما بقي وضع المرأة الفلسطينية كما هو عليه، ارتأينا لمس التغيير لدى الصحفيين والصحفيات، لا شك أن ظاهرة الصحفيات العربيات أخذت بالازدياد، وأن كانت لا تكفي لتضمن مكاناً للنساء في وسائل الإعلام، لكن هل أثر هذا إيجاباً على الصحفيين الرجال؟ أم أن الصحفيات الفلسطينيات ذوتن الخطاب الرجولي المهيمن؟ نترك لكم مهمة استخلاص النتائج من المقابلات الميدانية التالية مع صحفيين وصحفيات حول تغطية النساء في الإعلام العربي المحلي الواقع والمأمول:

الصحفية **نضال رافع**، محطة السي. أن. أن تؤمن أنه يجب أن يكون تمييزاً منصفاً وعادلاً ينصف المرأة ويخصص لها في المجالات المختلفة أماكن خاصة بها، لكي تستطيع إثبات ذاتها وشخصيتها وهويتها. برأيها الوضع الحالي ليس المثالي. وحيداً لو تم تطبيق هذه الفكرة بحذافيرها.

الصحفي **سليمان أبو رشيد**، محرر صحيفة العنوان الرئيسي يرى أن قضية المرأة تندرج ضمن سلسلة قضايا إجتماعية وطنية يجب أن تولى أهمية من قبل الاعلام في اطار اجندة وطنية إجتماعية.

الكشف المبكر... صحتها صحتكم

إعداد: جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية

مواجهة سرطان الثدي مسؤولية جميع أفراد الأسرة

الشعور بالخجل ووجود معتقدات خاطئة عن مرض سرطان الثدي.

من هنا فإن واجب الأسرة مساندة المرأة وتذليل الصعوبات التي تواجهها في ممارسة أسلوب حياة صحي وقائي والكشف المبكر عن سرطان الثدي

كيف يمكن للأسرة المساهمة في دعم وتحسين صحة المرأة؟

♦ تشجيع وحث المرأة في العائلة لممارسة أسلوب حياة صحي مثل الحفاظ على تغذية سليمة، ممارسة الرياضة البدنية الملائمة، وتخفيف الوزن.

♦ تزويد المرأة بمعلومات صحيحة عن مرض سرطان الثدي وطرق الكشف المبكر وخاصة النساء العربيات اللواتي لا يجدن القراءة والكتابة.

♦ حث وتشجيع المرأة في العائلة للانتباه للتغيرات في جسدها وعدم تجاهلها والتوجه للطبيب لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة للكشف المبكر مثل الفحص الذاتي والفحص لدى الطبيب وفحص الأشعة للثدي.

♦ مرافقة ودعم مستمرين للمرأة في العائلة وخاصة المتقدمات في السن أثناء الفحوصات للكشف المبكر و/ أو العلاج.

♦ تخفيف الصعوبات التقنية التي تواجهها النساء العربيات المصابات مثل السفر، القيام بالواجبات البيتية وتوفير أجواء وأساليب الراحة اللازمة.

♦ المساعدة في التغلب على شعور الخجل الذي يشكل حاجزا يمنع المرأة العربية من التوجه إلى الطبيب لفحص ثديها. بهذه الحالة يمكن مرافقة المرأة إلى الفحص أو التوجه إلى طبيبة مختصة.

♦ تغيير المفاهيم والمعتقدات الخاطئة السائدة عن المرض، مثل الربط بين سرطان الثدي والموت والتأكيد على الاحتمالات الكبيرة جداً للشفاء الكامل في حالة اكتشاف الورم في مرحلة مبكرة ومباشرة العلاج والمتابعة الملائمة.

الفحص لا يدل بالضرورة على أن المرأة قد تصاب فعلاً بسرطان الثدي.

وظيفة الأسرة في منع سرطان الثدي والكشف المبكر

تعتبر المرأة في مجتمعنا الفلسطيني عماد الأسرة ولها الدور الأساسي في تربية الأولاد وإدارة شؤون البيت والأسرة والمساهمة في إعالتها مما يشكل عبئا كبيرا عليها ومسؤولية تشغلها - في أغلب الأحيان - عن الاهتمام بصحتها الشخصية. من جهة أخرى فإن إصابة المرأة بأي مرض يؤدي غالبا إلى خلل في حياة الأسرة ويؤثر على حياة كل فرد فيها. لذا فإن صحة المرأة هي ليست مسؤوليتها الشخصية الفردية فحسب، بل هي مسؤولية جميع أفراد أسرتها.

تشير الأبحاث إلى أن للأسرة أهمية كبيرة في عملية الوقاية من الأمراض وفي نجاح ونجاعة علاجها. وفي سياق مرض سرطان الثدي فإن للأسرة دور مركزي في عملية الكشف المبكر وتلقي العلاج في حالة الإصابة خاصة وأن النساء العربيات تواجهن صعاب وعقبات جمة تفرضها الظروف والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تحول دون توجه المرأة للفحوصات الطبية مثل صعوبات في التنقل والمواصلات والوصول إلى الخدمات الصحية، مواجهة صعوبات في اللغة السائدة في المؤسسات الطبية إضافة إلى

ذلك وفقا لتوصيات الطبيب للنساء الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالمرض. يذكر أن هذا الفحص مجاني بحسب قانون التأمين الصحي الرسمي.

مسببات سرطان الثدي هنالك عوامل كثيرة يمكن أن تؤدي أو تساعد على الإصابة بالمرض من بينها:

- ♦ عوامل وراثية ولها تأثير محدود.
- ♦ عوامل بيئية مثل تلوث البيئة، والتعرض لمواد كيميائية مسرطنة في البيوت ومواقع العمل، الهواثيات ومخازن المواد المشعة وغيرها.
- ♦ عوامل اجتماعية وسلوكية مثل الغذاء غير الصحي، عدم ممارسة الرياضة البدنية، والسمنة الزائدة.

سرطان الثدي والوراثة

معظم حالات الإصابة بسرطان الثدي (نحو ٨٥٪) ليس لها علاقة لها بالعوامل الوراثية. يمكن كشف التغير الوراثي المتعلق باحتمال الإصابة بسرطان الثدي عن طريق فحص يجري في عيادات للاستشارة الجينية في المستشفيات المختلفة في البلاد ولكن يجدر تلقي استشارة شاملة عن إيجابيات وسلبيات هذا الفحص وانعكاساته على مرحلتى المتابعة والعلاج قبل اتخاذ قرار بشأن إجراء فحوصات التشخيص الوراثي.

مهم أن نتذكر أن كشف التغير الوراثي خلال

هذه الرسالة الصحية موجهة ليس للمرأة فحسب بل لجميع أفراد الأسرة وتهدف إلى إلقاء الضوء على بعض المعلومات الأساسية المهمة والتشديد على دور الأسرة وواجبها في عملية الوقاية من مرض سرطان الثدي وعلاجه في حالة إصابة أحد أفراد الأسرة بالمرض.

انتشار المرض بين النساء العربيات:

♦ واحدة من كل ثماني نساء في إسرائيل معرضة للإصابة بسرطان الثدي في مرحلة معينة من حياتها.

♦ تزداد خطورة الإصابة بالمرض مع التقدم في العمر وهو منتشر أكثر لدى النساء فوق سن الخمسين.

♦ تشير الإحصائيات في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع معدل الإصابة بالمرض بين النساء العربيات صغيرات السن (دون سن الخمسين).

♦ نسبة الوفاة بين النساء العربيات جراء المرض أعلى منها مقارنة بالنساء اليهوديات ويعود ذلك إلى التأخر في تشخيص المرض وبالتالي التأخر بالعلاج.

حقائق مهمة عن مرض سرطان الثدي:

♦ معظم الكتل التي يتم كشفها في الثدي ليست خبيثة.

♦ الكشف المبكر هو الوسيلة الأمثل لمكافحة المرض وهو يضمن احتمال الشفاء لحوالي ٩٥ بالمائة من المريعات.

♦ يجب على كل امرأة أن تنتبه إلى التغيرات التي يمر بها جسدها في منطقة الثدي وإجراء فحص ذاتي للثدي مرة في الشهر ابتداء من سن العشرين.

♦ من المهم أن تقوم كل امرأة في جيل ٣٥ وما فوق بإجراء فحص للثدي لدى طبيب/ة أخصائي مرة في السنة.

♦ ينصح بإجراء صورة إشعاعية (مموغرافيا) للثدي سنويا لكل امرأة ما فوق الخمسين، أو قبل

للحصول على نشرة معلومات عن مرض سرطان الثدي

خط المعلومات - جمعية مكافحة السرطان

باللغة العربية 1-800-36-36-55

باللغة العبرية 1-800-995-995

مفاهيم مشوهة ليوم الثامن من آذار

وهبة بدارنة - جمعية صوت العامل النقابية

صاحبة العمل، وهي تدفع لهن بخس الاجور حتي يتسنى لها خلال العام السفر كذا مرات للنهاية خارج البلاد، واذا لن تسنح الفرصة بذلك فانها باسوأ الاحوال تجدد سيارتها على حساب قهر ومعاناة عاملاتها المقهورات الصابرات. اما عن الكثير من سيدات الاعمال في مجتمعنا العربي واللواتي يجلسن على منصات ومناير عيد الثامن من آذار، فحدث ولا حرج، فهن ايضا لا يفوتن فرصة تشويه هذا اليوم التاريخي وهن اللواتي يتمتنن بالثراء الفاحش والفاقد القائم على استغلال العاملات الفقيرات.

في هذه الاحتفالات المشوهة والتي عادة ما تتميز بالحديث عن حقوق المرأة لا نسمع كلمة واحدة مناصرة او مدافعة عن حقوق النساء العربيات اللواتي يعملن في ظروف عمل عبودية في المكاتب والدكاكين ومحلات اللبسة والمخايط الصغيرة في قرانا العربية التي اصبحت وكرا للاستغلال واضطهاد النساء العاملات، وكلمة واحدة تناصر النساء العربيات المحتجزات في مخطط ويسكونسين الحكومي لا نسمعها، وبالتأكيد لم ولن نسمع كلمة تضامن ومساندة للنساء في العراق وفلسطين او صرخة احتجاج لما تتعرض له نساء غزة الباسلات من تنكيل وابادة في هذه الايام.

ان هذه المهزلة بحق يوم الثامن من آذار يجب ان تتوقف، وطالما بقيت هذه الاحتفالات بنفس المضامين والمعاني التي لا تمت بصلة بيوم الثامن من آذار ومعانيه الكفاحية والثورية فان الكثير من القيمين والقيمت على هذه الاحتفالات في وسطنا العربي يتدثرون بعباءة يوم المرأة العالمي ليس دفاعا عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وتشجيعها على الاندماج في سوق العمل، وانما تغطية لنهجهم في مواصلة استغلالهم البشع للنساء العاملات .

حقوقهن النقابية من ادارة المصانع. وتقول الروايات التاريخية المختلفة حول نضال عاملات النسيج في مدينة شيكاغو الامريكية ان العاملات اعتصمن داخل المصنع من اجل تحسين ظروف عملهن وان ادارة المصنع رفضت تلبية مطالب النساء العاملات وان الادارة لجأت إلى قمع النساء العاملات داخل المصنع مما أدى إلى سقوط بعضهن داخل المصنع ثمنا لمطالبهن بتحسين ظروف العمل.

ان هذه الرواية التاريخية وغيرها من الروايات التي ربطت نضال النساء العاملات في أوروبا وأمريكا بيوم الثامن من آذار جعلت شعوب العالم تحتفل بهذه المناسبة منذ عام ١٩٤٥ وذلك احياء وتخليدا لكفاح النساء العاملات الشهديات اللواتي صنعن تاريخ يوم المرأة العالمي.

هذا هو يوم الثامن من آذار بمفاهيمه ومضامينه الثورية الكفاحية، هذه هي الحقيقة الثابتة حول يوم المرأة العالمي الذي خاضت فيه النساء مظاهرات غاضبة في الشوارع ضد الاستغلال والعبودية والدوس على حقوق الطبقة العاملة.

اما ما يحدث عندنا فان اجواء هذا " العيد" تتسم بمفاهيم زائفة ومشوهة لهذا المناسبة، وفي الكثير من المواقع نشاهد امور مخجلة ومعيبة تجعل من هذا اليوم ما فيه من المسخرة والانحطاط والردالة.

اذ نرى رئيس السلطة المحلية يكرم النساء العاملات في " عيدهن" ويوزع عليهن الورود الحمراء، وهو اكثر من يتفنن في الدوس على حقوق النساء العاملات، وترى صاحبة تلك الحضنة او روضة الاطفال قد انجزت كل مظاهر التصنع والتملق في هذه المناسبة " لتكريم" عاملاتها، مع العلم ان عاملاتها المغلوب على امرهن يتعرضن للاستغلال البشع واسوا المعاملة من قبل

ما ان ياتي يوم الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، حتى تتزاحم وتمتلئ صفات الجرائد بالعناوين والاعلام المصورة التي تغطي الفعاليات والنشاطات الاحتفالية لهذا اليوم، وسرعان ما يتكشف طبيعة وجوهر بعض هذه الاحتفالات التي عادة ما تتميز بتنظيم الرحلات والاجتماعات للنساء وتوزيع الورود عليهن، ومن المؤسف ان تتميز هذه الاحتفالات بجوهرها ومضامينها اهانة كبيرة ليوم الثامن من آذار بما يحمل هذا اليوم من معاني سامية تهدف إلى رفع ومواجهة الاستغلال البشع للمرأة العاملة.

ان غالبية هذه الحفلات والطقوس التي تنطلق وتتزاحم في هذا اليوم، ما هي الا تشويه وتزييف للوقائع التاريخية لهذا اليوم، يوم المرأة العالمي، ولا ابالغ ان قلت ان هذه الطقوس الاحتفالية تتميز بالتصنع والضحك على اللحي، بل اكثر من ذلك، انها تتسم بالتجني على حقوق المرأة وخصوصا المرأة العاملة.

ان يوم الثامن من آذار هو يوم المرأة العاملة الكادحة في كافة اصقاع الارض، وهذا اليوم يجسد نضال النساء العاملات في خوض النضال البروليتاري من اجل انتزاع حقوقهن من المشغلين المستغلين والعمل بكرامة وظروف عمل افضل. ويوم الثامن من آذار لم ياتي من فراغ، وهذه المناسبة لم تات لان رئيس السلطة المحلية قرر الاحتفاء بالنساء في هذا اليوم ليوزع عليهن الورود والهدايا، وما كانت هذه المناسبة لان هذه المؤسسة او تلك قررت ذلك، بل لان يوم الثامن من آذار تمتد جذوره مباشرة إلى الكفاح المرير والشاق الذي قاده عاملات النسيج في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٧٥ وعام ١٩٠٩ من اجل تحسين ظروف عملهن والعمل لمدة ثمانية ساعات في اليوم.

لقد دفعت النساء العاملات في هذا اليوم ثمنا باهضا من اجل انتزاع

أجرت المقابلة: خلود مصالحة / مركز إعلام

مقابلة مع النقابية زهيرة حسن من مناهضات خطة فيسكونسن:

انخراطي تطوعاً في العمل النقابي جاء إيماناً مني بأن العيش بكرامة هو حق يجب انتزاعه



مستحقي المخصصات، فلم يعد ذلك "الرجل الشرقي" جزءاً من إحصائيات الفقر والبطالة بغض النظر أنه ما زال معطلاً عن العمل.

❖ **أفهم من مرارتك أن المخطط أثر على نفسيّتك بصورة كبيرة...**

طبعاً، عندما تعلمين أن طفلك أصيب بأذى أو وعكة لأنه لم يستطع دخول المنزل وأنت تجلسين في مكان قريب أو بعيد، دون فعل شيء مهم ولا تستطيعين المساعدة فمن البديهي أنك ستتأثرين، وعندما تعلمين أن أبنك هرب من المدرسة ولا تستطيعين استيضاح الأمر فحتماً ستصابين بالقلق والجنون وتأنيب الضمير. وعندما تجلسين مع امرأة تعاني الضغط والسكري وغيرها من الأمراض وهي تنتظر أن ترسل إلى عمل "ملائم" وليس إلى طبيب يتابع صحتها فحتماً يؤثر فيك هذا الموضوع. وهكذا أيضاً عندما تنهار وتسقط شابة أمامك من شدة الضغط النفسي والجسدي لأنها أجبرت على ممارسة التمارين الرياضية كجزء من التأهيل! وهكذا الحال عندما تعلمين أن الفتاة التي أرسلت للعمل في معمل المخلات، هي مصممة أزياء ناضلت وتعبت واجتهدت لتتعلم الموضوع لتعمل في النهاية في "الخيار المكبوس".

❖ **وعلى هذه الخلفية بدأت نضالك مع جمعية صوت العامل النقابية؟**

انخراطي تطوعاً في العمل النقابي مع صوت العامل جاء إيماناً مني بأن العيش بكرامة هو حق يجب انتزاعه وإيماناً مني بأن القضية ليست فقط قضية زهيرة الفرد، إنما هي قضية المرأة الفلسطينية بالأول ومن ثم قضية المرأة العاملة بشكل عام.

سوى أننا أهملنا بيوتنا وذقنا طعم الذل، يطلب منك الحضور يومياً وتجلسين ساعات طويلة دون فعل شيء، أحياناً أشغلنا بالرسم، وأحياناً انشغلت مع معطلة أخرى عن العمل في تنسيق قصة لنحكيها للمجموعة وأحياناً طلب منا التعلّم على الحاسوب وأنا وسيدات كبيرات في السن بالرغم من أنهن لا تجدن لا القراءة والكتابة. الأسوأ كان عند المرض، فممنوع المغادرة بتاتا رغم الآلام، عليك مراجعة الطبيب بعد قضاء ساعات "الفلاس" في مكاتب الشركة.

اشتدت المعارضة للمشروع كلما أشدت الإذلال ولم تتحقق النتائج المرجوة من هذا البرنامج.

❖ **أية نتائج كانت متوقعة من المخطط؟ ولماذا لم تحقق؟**

مخطط فيسكونسنين هدف رسمي إلى تقليص البطالة وإخراج المعطلين عن العمل إلى سوق العمل عبر توفير فرص عمل لهم وتأهيلهم بمجالات أخرى حتى يتم دمجهم في عمل آخر. مخطط فيسكونسنين لم يقلص البطالة وحتى لو فعل ذلك فقد وسع دائرة الفقر وفاقم نزعة الإستغلال لدى أصحاب رؤوس الأموال.

❖ **كيف؟**

بداية لم ينهض المشروع بالتأهيل كما ذكرت سابقاً. فقد أقتصر البرنامج على إيجاد فرص عمل، فأنا شخصياً -على سبيل المثال- تم إرسالني للعمل في مصنع للمخلات في كفر قرع، وعلى الرغم من وجود سفريات إلى كفر قرع كنا نضطر إلى السفر يومياً الساعة السادسة صباحاً والعودة في ساعات

ذكرت الناشطة النقابية النصراوية زهيرة حسن في الكلمة التي ألقته بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أن أهم العقبات التي ما زالت تقف في طريق الحركة الوطنية الفلسطينية، رغم كل الإنجازات، ليست فقط البنية التقليدية في المجتمع الفلسطيني بل الأهم حالة الانفصام في الموقف الذي يعاني منه الرجل العربي الفلسطيني "المتنور". هذا الانفصام بين الموقف السياسي الراديكالي التقدمي - من جهة، وبين الموقف الاجتماعي التقليدي الرجعي الذي لا يتردد في قمع المرأة ومصادرة حقوقها - من جهة أخرى.

أكثر ما يميز زهيرة هو قدرتها على التحدي وجرأتها، فعلى الرغم من هموم الحياة قررت زهيرة حسن خوض هذا النضال، نضال العيش بكرامة، فهو على حد تعبيرها حق لا يمكن اختزاله أو مقايضته، متحدية بذلك ليس المجتمع الإسرائيلي فقط، وإنما المجتمع الفلسطيني الذي لم ينصفها، فهي تؤمن بضرورة مشاركة المرأة والرجل معاً في بناء المجتمع وتتساءل: هل الطير إلا بجناحيه يطير؟

بمناسبة الثامن من آذار كان لنا معها الحوار التالي:

❖ **من هي زهيرة حسن؟**

زهيرة حسن أولاً وقبل كل شيء امرأة، ومن ثم عاملة وفلسطينية وعربية. أسكن في مدينة الناصرة، الحي الشرقي، أنا أم لخمسة أبناء وبنات أكبرهم أحلام، في الصف الحادي عشر وأصغرهم يحيى في الصف الخامس. تزوجت عندما كنت في التاسعة عشرة من عمري وعمري الآن ٣٥ سنة.

❖ **حدثينا عن سيرتك ومسيرتك كأمة، كادحة؟**

حالياً أعمل كمرافقة أطفال في شركة سفريات، نقوم بتوصيلهم إلى بيوتهم. عملت في السابق في عدة مجالات أذكر منها مهماتي كعاملة في معمل للمخلات وأيضاً في الزراعة. وغيرها من الوظائف التي ساهمت بشكل أو بآخر بتعريفي بحقوق العمالية.

❖ **بدأنا نسمع عنك ضمن الأصوات المناهضة لخطة فيسكونسنين. كيف وصلت إلى هذا البرنامج؟ ولماذا كل هذه المعارضة لهذا البرنامج؟**

حتى عام ٢٠٠٥، وهي السنة التي دخل بها هذا المخطط إلى الناصرة، تقاضى زوجي مخصصات البطالة وكنت أتقاضى من خلال راتبه مخصصات ضمان الدخل. مع دخول هذا المخطط ألزم كل المتسجلين للحصول على مخصصات البطالة وزوجاتهم، على الحضور يومياً إلى مكاتب شركة "أغام مهليف" وهي الشركة التي تطبق المخطط في الناصرة وعين ماهل.

وبموجب المخطط ترتب علينا نحن زوجات العاطلين عن العمل، التواجد يومياً من الساعة ٨:٠٠ صباحاً حتى الساعة ١٥:٣٠ في مكاتب الشركة، فقط لنثبت وجودنا وبجدة أن الشركة تقوم على تدعيمنا وتعليمنا للانخراط في سوق العمل. لم نفعل شيئاً

مزوجة عند الحديث عن القمع، فمن ناحية يطالب الرجل العربي، الذي يلعب كل الأدوار الرئيسية - سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في المجتمع، بوقف القمع والتمييز من المؤسسة الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى ينتهج قمعاً وتمييزاً رهيبين تجاه المرأة العربية.

برأيي الرجل العربي بهذا النهج، ينزع المصادقية عن كل مطالبنا تجاه المؤسسة الإسرائيلية. لذا علينا معالجة المشكلة الداخلية ومن ثم التوجه إلى المؤسسة الإسرائيلية. لا يمكننا أن نخاطب المجتمع الإسرائيلي مطالبين بإحقاق حقوق الإنسان والعدل الاجتماعي، عندما لا نذوتها ونعمل نحن بموجهها. ففاقد الشيء لا يعطيه.

❖ **وهذا يعني أنه لو أتيحت لك فرصة التغيير لكنت بدأت ب...**

أعمل يومياً على زيادة الوعي لقضايا المرأة وقيم العدل الاجتماعي، وكنت أواصل هذا المشوار حتى يتم افتتاح ميدان عمل للنساء لا يوجد به متنوع لمصطلحات كالإستغلال والقهر والقمع والتمييز.

❖ **في الثامن من آذار، ما هي رسالتك للمرأة الفلسطينية العاملة؟**

عليها أن تستمر في نضالها ضد المحتل الإسرائيلي وعليها أن تعمل على تحقيق المساواة بالرجل رغم أن المساواة ليست هدفاً فقط، إنما هي شرط أساسي لتعزيز ودعم نضالها ضد المحتل الإسرائيلي.

❖ **وما هي رسالتك للرجل الفلسطيني؟**

أقول له أن المرأة الفلسطينية أثبتت جدارتها في كل الأدوار التي قامت هي بنفسها بإسنادها لنفسها، فدورها لا يقل عن دور الرجل في بناء المجتمع ولا يقل عن دور الرجل في النضال ضد الاحتلال. على الرجل العمل على تغيير البنية التقليدية في المجتمع الفلسطيني والتي تقمع المرأة وتميز ضدها.

❖ **وما هي رسالتك إلى المجتمع الإسرائيلي؟**

حق الإنسان في العمل بكرامة هو حق لا يمكن سلبه، فهو يستمد قوته ومفعوله من كوننا بشراً، وعلية شدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨. فقد ذكر في المادة ٢٣ أن لكل شخص حق العمل، وحرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية. وفي الحماية من البطالة.

❖ **لماذا الشعور بأن المجتمع لم ينصفك؟**

طبعاً، المعاناة من مخطط فيسكونسنين هي ذاتها المعاناة من المؤسسة الإسرائيلية، التي تسعى إلى تعميق الفقر لدى المواطن العربي، هنا أنا والرجل الفلسطيني في نفس الخانة، "العربي المقموع". العرب في إسرائيل لا يتساوون مع اليهود إقتصادياً أيضاً، فرص العمل وجدت بالأساس لليهود ثم العرب من بعدهم. المناطق الصناعية التي من شأنها تقليل البطالة لم تقم في المناطق العربية بل في المناطق اليهودية كنوع صارخ من التفضيل لليهود، معدل المعاشات للمرأة اليهودية والمرأة العربية غير متساو فالمرأة اليهودية تتقاضى خمسة آلاف شيفل بالمعدل فيما تتقاضى المرأة العربية ما معدله ثلاثة آلاف وثمانمائة شاقلاً. لكن المشكلة الأساسية برأيي ليست هنا فقط، فهي أيضاً في الرجل العربي نفسه، الذي يعتمد على معايير



أؤمن أن العيش بكرامة هو حق يجب انتزاعه وإيماناً مني بأن القضية ليست فقط قضية زهيرة الفرد، إنما هي قضية المرأة الفلسطينية بالأول ومن ثم قضية المرأة العاملة بشكل عام.



الزواج المبكر بين القانون والمجتمع

لينة أبو مخزعي



**من خلال عينة بحثية شملت ١٢٠٠ فتاة عربية بأجيال ١٥-١٧ عاماً،
انتمين إلى حوالي ٢٠ قرية ومدينة عربية في كافة أنحاء البلاد ضمن أطر المدارس
الثانوية تبين ان ٧٢٪ من الفتيات يجهلن وجود قانون يحدد سن الزواج .
ومن هنا تبرز الحاجة إلى الخطاب الحقوقي التوعوي. فمن خلال المعرفة الضرورية
للقوانين تستطيع المرأة ليس فقط ادراك حقوقها بل وكذلك ممارستها.**



المشكلة، ففي إستطلاع للرأي أجرته لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية سنة ١٩٩٩، من خلال عينة بحثية شملت ١٢٠٠ فتاة عربية بأجيال ١٥-١٧ عاماً، إنتمين إلى حوالي ٢٠ قرية ومدينة عربية في كافة أنحاء البلاد ضمن أطر المدارس الثانوية تبين ان ٧٢٪ من الفتيات يجهلن وجود قانون يحدد سن الزواج . ومن هنا تبرز الحاجة إلى الخطاب الحقوقي التوعوي. فمن خلال المعرفة الضرورية للقوانين تستطيع المرأة ليس فقط إدراك حقوقها بل وكذلك ممارستها.

اسقاطات تزويج الاطفال

تزويج الاطفال في سن المراهقة يساهم مساهمة كبيرة في استمرار تراجع مكانة المرأة، لما له من إسقاطات وتأثيرات خطيرة على مختلف الأصعدة. فالزواج المبكر يحد وأحياناً يمنع الفتاة من إكمال تعليمها وهو سلاحها الأول للإستقلال والنضوج. اضافة إلى ذلك، التبعات الصحية الخطيرة التي يحملها الزواج المبكر على الفتيات وبالأخص نتيجة الحمل والإنجاب في جيل مبكر منها عدم اكتمال الغدة المسؤولة عن الطول، زيادة خطر التعرض للاجهاض المتكرر وتسمم الحمل، عدم اكتمال نمو الحوض وبالتالي التعرض لمخاطر الولادة القيصرية، الترهل المبكر للجسم والهرم المبكر. بالاضافة إلى الانعكاسات الصحية على الجنين والرضيع لام لم يكتمل نموها الجسدي والعاطفي والنفسي والاجتماعي بعد. كما وان تزويج الطفلات يزيد من احتمالات تعرضهن لحالات نفسية صعبة ناجمة عن ضغوط الحياة الزوجية والمسؤوليات الجمة التي تلقى على عاتقها دونما اعتبار لصغر سنها وقلة خبرتها وبالتالي الصعوبة في التعااطي مع الازمات.

ونظراً لابعاد المشكلة وحجمها نرى وجوب العمل على الحد من هذه المشكلة والعمل على اجتثاث مسبباتها وذلك عن طريق التوعية لمسبباتها وابعادها، وبالمقابل العمل على المستوى السلطوي لبحث اسباب عدم تطبيق القانون وكذلك العمل على رفع سن الزواج القانوني لان في ذلك رسالة إلى المجتمع مفادها أن تزويج الاطفال يعتبر مسا بحقوقهم. فالاسرة هي اللبنة الاساسية لبناء المجتمع وهي النموذج الاصغر عنه، يصلح بصلاحتها ويفسد بفسادها وبتحصيل الهدف نرقى مجتمعنا نحو الافضل.

أن يحدد سناً أدنى للزواج. أما فيما يخص الطوائف المسيحية، فيوجد هنالك تباين بين الطوائف المسيحية المختلفة، من حيث تحديد السن الأدنى للزواج، إلا أن جميع الطوائف لم تحدد ما هو أقل من ١٥ عاماً للفتاة كسن أدنى.

رغم أن الطوائف حددت بشكل مختلف السن الأدنى للزواج، إلا أن القانون الإسرائيلي قد جاء وحدد سن الأهلية القانونية للزواج لكل المواطنين، دون أي اعتبار لإنتمائهم الديني. وفقاً لذلك فقد تحدد سن ١٧ عاماً كحد أدنى لإبرام عقد الزواج، على أن لا يجري تزويج من هم دون الـ ١٧ إلا بإذن خاص من المحكمة. وكذلك حدد القانون عقوبة السجن لمدة سنتين أو دفع غرامة بحق كل من الزوج، المادون والوصي الذين ساهموا في خرق القانون، مع إمكانية لحل عقد الزواج ولكن بشروط. وهنا تجدر الإشارة إلى انه بحسب القانون، الفتاة التي اتمت السابعة عشر من عمرها هي "راشدة" كفاية لتتزوج ولكنها لا تعتبر كذلك، للتوقيع على اتفاقية ما للتصرف باملاكها وتحتاج إلى وصي لفعل ذلك بموجب قانون الأهلية القانونية والوصاية لعام ١٩٦٢، والذي يحدد جيل الاهلية القانونية بثمانية عشر عاماً.

ولكن جدوى التشريع، مهما كان متقدماً، لا تبرز الا من خلال تجسيده وحسن تاويله من طرف القائمين على تطبيقه وكذلك من خلال فهمه وادراكه من طرف الموجه اليهم. وفي هذين تبرز المشكلة. فاحدى العقبات الرئيسية امام التخلص من مشكلة تزويج الاطفال تكمن في عدم تطبيق القانون في كثير من الحالات، لسهولة إخفاء هذه الزيجات باستعمال "العقد البراني"، وهو زواج وفق الأعراف الدينية بعقد شفهي أو مكتوب، لا يسجل في السجلات الرسمية إلى أن تبلغ الفتاة سن ١٧ عاماً. وكذلك ففي الحالات النادرة التي يصل الأمر فيها إلى القضاء، تُغلق غالبية الملفات، وهذا بحد ذاته يحد من وجود رادع لخرق القانون. ففي الفترة بين ١٩٩٠-١٩٩٥ قدمت للشرطة سبع شكاوى فقط ضد زيجات لطفلات، أغلقت من بينها خمسة، بينما أدين المتهمين في ملفين فقط. في العام ٢٠٠٤ لم يفتح أي ملف بهذا الصدد، في حين تم فتح ثلاثة ملفات في سنة ٢٠٠٣. زد على ذلك أن تناقض قانون سن الزواج مع الشرائع الدينية يزيد من إشكالية تطبيقه أو تنفيذه في مجتمعنا. اما عن ضحايا

فمن الصعب التحدث عن إرادة، لفقدان القدرة على اتخاذ القرارات لعدم اكتمال البلوغ النفسي والعاطفي والاجتماعي. من جهة أخرى نعتبره تزويجاً "لأطفال"، لأن المواثيق الدولية تعترف الطفل، بأنه: كل من هو دون سن الثامنة عشرة. والمعطيات الاحصائية تبين ان المشكلة هي في الغالب مشكلة الفتيات وليس الفتيان ومن هنا نرى وجوب طرحها.

ان ظاهرة "تزويج الاطفال" تعكس مشكلة من الدرجة الاولى، تركزها السلوكيات الاجتماعية والعرفية والتي ترى بالحيز الخاص (الزواج، صيانة البيت، ورعاية الزوج والاطفال) المكانة الطبيعية للمرأة. فالدور الإنجابي هو الدور الرئيسي بالنسبة للغالبية العظمى من النساء في الدول النامية، ويهيئ المجتمع البنت منذ الصغر لتقبل هذا الدور ويعدها إعداداً يرسخ قناعاتها بأن الاهتمام بالاسرة والاطفال هو الدور المعول عليه لاحترامها والاعتراف بها. ورغم الاعتراف بأهمية هذا الدور ومحوريته، إلا أن الإعداد له في تلك المجتمعات لا يتم بالطريقة المناسبة؛ فالقيام بهذا الدور بالطريقة الصحيحة يتطلب قدراً كبيراً من التعلم والثقافة والتجربة والوعي والإطلاع الواسع على أمور الحياة. ولكن يتم التركيز فقط على الزواج وإمكانية الإنجاب وعدد الأبناء والبنات دون الاهتمام بالوسيلة لأداء هذه الأدوار بالصورة المثلى.

اضف إلى ذلك، ازيمات جيل المراهقة واستعمال العائلة الزواج كحل لها، وكذلك هروب الفتيات من الضغوط العائلية إلى الزواج معتقدات، لعدم نضوجهن، انه السبيل للترفيه والحرية والحصول على حيز شخصي لا يحصلن عليه في البيت. تأهيل الفتيات للخوض في غمار الحياة، على ما يستلزمه ذلك من توعية ومشاركة في إتخاذ القرارات واحترام للذات، فيه ضمانة أولى لعدم إقدام الفتيات على الزواج المبكر. وهنا استذكر قولاً للكاتب الايطالي ذو النزعة الليبرالية انطونيو ايفانو عام ١٤٦٨ يقول: "لا يجوز لجم النساء وابعادهن عن الملذات الشريفة..... إلى حد حملهن على الاندهاش بكل ما يشاهدن، اسوة بسجناء طالت فترة حبسهم".

سن الزواج - الفلسطينيين في الداخل

من الناحية الدينية، يختلف سن الزواج بناءً على القوانين والأعراف الدينية لكل طائفة من الطوائف، فعلى سبيل المثال، طلب الإسلام توفر البلوغ للطرفين دون

ان المجتمع، كل مجتمع، يعتبر الحلقة الرئيسية في خلق الحقائق الاجتماعية التي تسهم في تكوين الفرد، بحيث يصبح الفرد من نتاجه ليس فقط بيولوجياً وانما ايضاً عاطفياً وذهنياً ونفسياً. وهنا يجدر القول أن الفروقات بين الرجل والمرأة في مجتمعاتنا إنما هي صنبوع الظروف الاجتماعية التي تعاملت مع المرأة من منظور واحد يرى بدورها الانجابي لحفظ النوع الدور الاساسي، ورأت الحيز الخاص الفضاء الوحيد الذي بإمكان المرأة أن تخوض غماره. لقد كان لبروز مفهوم المرأة الانسان، ولتطور العقلية والسلوك الاجتماعي اهمية بالغة، لاضفاءهما صفة الانسانية على بعض الشرائع والقوانين وأوجبنا التعاطف مع مطالب المرأة للمساواة. وعلى الرغم من ان تراثنا التاريخي الفكري يحوي تنوعاً هائلاً وغنى عميقاً يمتزج فيه الدين بالفلسفة بالسياسة بالعلم، وعلى الرغم من ان هذا التراث افسح المجال للمرأة العربية للريادة، شهد هذا التاريخ انتكاسات عميقة القت بظلالها على المرأة. وبعد قرون من التمييز والاضطهاد الرجولي، استعادت المرأة العربية رؤيتها وتقييمها لذاتها وامكاناتها بشكل أفضل وعملت بكد للنهوض بمصالحها وحقوقها لما فيه صلاح للمجتمع باكملة لتصل اوجها في القرن العشرين. وقد بات جلياً، ان أول مراحل التنمية الحقيقية والمستديمة للمجتمع تمر حتماً بالاعتراف بالمساواة في جميع المجالات بين النساء والرجال. ورغم التقدم الفعلي في مجال المساواة في الحقوق بين الجنسين، الا ان بعض القوانين، وبالأخص قوانين الاحوال الشخصية، ما زالت تستوجب القيام بعدة اصلاحات للاخذ بعين الاعتبار الوضعية الحقيقية للمرأة. اذ ان القوانين لم تكن مصاحبة للمسؤوليات والمجالات الجديدة التي خاضتها المرأة والفضاءات الجديدة التي اقتحمتها في اعقاب النهضة الاجتماعية والفكرية العربية ابتداء من القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا.

"الزواج المبكر" كان ولا يزال ضرباً من ضروب الاكراه الاجتماعي، اضطرت المرأة إلى تحمل وزره عبر التاريخ. ولقد ارتات منظمات المجتمع المدني اعتماد مصطلح "تزويج الاطفال" عوضاً عن "الزواج المبكر" المتداول لوصف المشكلة. فهو "تزويج" وليس "زواج"، لأنه يفتقد إلى عنصر الإرادة. فغالباً، يتم التأثير على الفتاة أو الفتى للقبول بفكرة الزواج من طرف ثالث بمختلف وسائل الإقناع. وحتى في حال اقتناع الفتاة أو الفتى،



بعض القوانين، وبالأخص قوانين الاحوال الشخصية، ما زالت تستوجب

القيام بعدة اصلاحات للاخذ بعين الاعتبار الوضعية الحقيقية للمرأة. اذ ان

القوانين لم تكن مصاحبة للمسؤوليات والمجالات الجديدة التي خاضتها

المرأة والفضاءات الجديدة التي اقتحمتها في اعقاب النهضة الاجتماعية

والفكرية العربية ابتداء من القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا



أجرت المقابلة: هيئة التحرير

مقابلة مع الإعلامية ليلى عودة:

المرأة الفلسطينية تلعب دورا هاما في الاعلام العربي



الشكل والمغلاطة التي اصبحنا نشاهدها لدى بعض الاعلاميات ولكني اقصد القدرات الفكرية.

هل سمعت عن مسابقة افضل إعلامية وما رأيها بها؟ ما هي برأيك مقومات الاعلامي الناجح وما هي رسالته؟

برأيي المفاضلة بين الاعلاميين يجب ان يكون معيارها الأساسي مدى كون الاعلامي والاعلامية حرا ومتمسكا بزيارته، رافضا للمتاجرة بافكاره وقناعاته. وكذلك ساعيا لجعل الحقيقة هدفا ونصب عينية. أرى الاعلامي الناجح هو من يتمسك برسالة المبدأ وجمرة الحقيقة دون مساومة و دون ضعف.

انا ارى ان مقومات الجمال والجسم هامة في دور الازياء او ستوديوهات التصوير وليس للاعلامية، فالمعيار في الاعلامية الناجحة هو مدى ثقافة الاعلامية ومدى معرفتها، خاصة وان المشاهد العربي بات واعيا لذلك. الاعلامية الناجحة هي التي تواظب على تثقيف نفسها في شتى القضايا.

ما هي رسالتك إلى الإعلام العربي؟

- الاعلام العربي نجح في ابراز الأهم الفلسطيني، في انتفاضة الأقصى نجح في تسليط الضوء على هلع اسرائيل الامني والذي أعمى عيون مسؤوليها عن اهمية احترام الانسان الفلسطيني. وهذا ساهم في توعية المشاهد الغربي الذي أبدى دعما على مستوى المواطنين العاديين، على الأقل، للقضية الفلسطينية. فصورة المحتل عادت للظهور بقوة والالم الفلسطيني برز بشكل قوي وزعزع صورة اسرائيل اعلاميا المدعية للديمقراطية. ولكن ومع ذلك أريد للاعلام العربي أن يرتقي دوما لحجم الالم الذي نعانيه، والا يضعف والا يقبل بسياسة الامر الواقع. لدينا حاليا نخبة من الاعلاميين الكفاء الذين تتلمذوا على ايدي اساتذة في الاعلام ومنهم من صقلته التجربة على الارض دون ان يدرس الاعلام واصبح مدرسة. واول اختبار لهذا الاعلام هو وثيقة الوزراء العرب هل سيصمت مقابلها. الاعلام الاسرائيلي نجح في اختراق الاعلام العربي والدخول الية من بابة الواسع فلا تكاد قناة عربية تخلو من مقتطفات من الصحف العبرية، او من استضافة صحفي اسرائيلي فيما فشل الاعلام العربي في فعل ذلك. ونجح الاعلام الاسرائيلي كذلك في استقطاب بعض المصادر الفلسطينية لنفاجأ أحيانا ان الصحفي الاسرائيلي يمتلك المعلومة الحصرية من قبل مسؤولين فلسطينيين في الوقت الذي عجزنا نحن فية في الحصول على تلك المعلومة. الاعلام الاسرائيلي نجح في ان يكون السوط المسلط على رقاب مسؤولية ويحسب له الف حساب من اجل المصلحة العامة لاسرائيل وهو ما فشل فيه الاعلام العربي.

سمعتة أيضا من بعض المسؤولين الفلسطينيين.

ما رأيك بالاعلام العربي في عصر الفضائيات؟ وكيف ترى دور الاعلام بشكل عام في طرح قضايانا السياسية والاجتماعية؟

- رغم التطور الصوري الذي يبدو على الاعلام العربي فهو برأيي اعرج. فما فائدة الاعلام المطور صورة والمعدل والموجه صوتا وفقا لرغبات واهداف مسبقة. أنا لا أنفي دور الفضائيات العربية في توسيع افق المشاهد العربي الذي اكان مغيبا بشكل قسري في بعض المواضيع، ولا انفي أهمية شعور المواطن العربي بان ظهره مسنود بفضائيات على استعداد للحديث عن معاناة اربع وعشرين ساعة في اليوم، واغلاظة حكامه والتسبب في ارقهم وقلقهم واشفاء غليل سنوات حرمانه من حقة في التعبير عن راية. ولكنه مع ذلك اعلام اعرج، فالاعلام الحر هو المتحرر حقا من كافة القيود و المتمسك بالشفافية الحقة، وليس فقط المنتقم والمهدد والمهيمن. فانا انحنى أجلالا لبرنامج سياسي ياخذني إلى جوهر المشكلة ولكنة في الوقت ذاته يوصلني إلى عمق الحلول اي بعيدا عن حوار الطرشان حوار استعراض العضلات المفتولة، حوار استفزاز المشاعر. الإعلام يتسابق بشكل عام على التطرق لقضايانا مع صعود ملفات اخرى كالعراق ولبنان وايران. ولكن المشكلة تكمن في كيفية التعاطي مع هذه القضايا التي قل الاهتمام بها، وحاليا بات التحزب في التغطية واضحا للعيان فهناك قنوات باتت ومن وجهة نظر بعض المراقبين محسوبة على فتح واخرى على حماس وهنا الماساة الكبرى لان الخاسر الاكبر

رأى بنا مجموعة من الصحفيين عديمي الخبرة والمعلومة، كان علي ان اتحدى تحدي الاسرائيليين لنا.

إصراري على الوصول للناس ونقل معاناتهم كاد يكلفني في كثير من الاحيان حياتي، لذا كنت دوما عرضة لاعتداءات جنود الاحتلال وحتى للمستوطنين الذين كنت افاجأ لمعرفةهم لي "ها هي مراسلة ابو ظبي" وكانوا يحاولوا الاعتداء علي. اصبت برصاصة حية في فخذي الايمن في رفح، وتعرضت لحالات إغماء بالغاز المسيل للدموع، وضربت ببساطير جنود الاحتلال ما ادى إلى تلقي العلاج بالمستشفى، وقذفت بالقمامة والحجارة من قبل المستوطنين. وكانت هناك محاولات لاعتقالي عند بعض الحواجز الاسرائيلية، وسحبت حتى هذه اللحظة بطاقتي الصحفية كما وجرت محاولات عديدة لابقافي عن العمل باجراء اتصالات مع المسؤولين في قناة ابو ظبي.

كيف تتعامل معكم السلطات الاسرائيلية؟

- لم ترحب كافة السلطات الاسرائيلية بوجودنا كاعلاميين فلسطينيين، لأننا أوشكنا على النيل من صورتها، ونجحنا في كثير من الاحيان في تحطيم صورة الاعلام الاسرائيلي بمعنى ان المناقشة اخذت منعطفا جديدا لا يوجد فية تفرد اسرائيلي بالخبر والحدث. هناك الوجهة الاخر للحدث تنقل اخبارة كما هي دون تجميل ومحاولات التملص من المسؤولية. لذا كانت المحاربة لنا من كل صوب، وجاءت حرب بطاقات الصحافة التي حرم منها الالاف من الصحفيين الفلسطينيين ثم الاعتقال وبعدها والخطر الاستهداف الجسدي.

المنافسة اخذت منعطفا جديدا لا يوجد فية تفرد اسرائيلي

بالخبر والحدث، هناك الوجه الاخر للحدث تنقل اخباره،

كما هي دون تجميل ومحاولات التملص من المسؤولية

هل تشيرين إلى تقارير تعتبرينها هامة في مسيرتك الاعلامية؟

- قمت بنقل ما جرى في مخيم جنين عندما حوصر وسوي جزء منه بالأرض، كنت من أول الواصلين إلى المخيم، وهذا ما اكده لي أهل المخيم عندما قالوا: وأخيرا وصلت إلينا قناة عربية. صدمت من هول ما شاهدت في المخيم وحاولت ان أتمالك نفسي. رأيت جثتا محترقة ومنازل سويت بالارض بعضها سوي على رأس من بقي فيها، أكد لنا اهالي المخيم ان جرافة دمّرت منزلا فوق رأس طفل مقعد. وايضا عندما دمّرت المنازل في رفح كنت من اوائل الواصلين لنقل معاناة السكان الذين شردوا من منازلهم، وهذا على ما يبدو ما استفز الجندي الاسرائيلي هناك ودفعه إلى اطلاق الرصاص الحي علي وإصابتي بقدمي اليمنى.

قمت ايضا بتقرير عن أم فلسطينية تدعى فلسطين، والتي كانت تعاني من وضع اقتصادي ماساوي وكان ازوع ما في التقرير ردود الفعل التي لاقتها، حيث تالقت وبعد ساعات قليلة من بثة مكالمات من مدن فلسطينية وعربية لتقديم الدعم لفلسطين الأم.

كنت وبكل تواضع اول مراسلة في العالمه تبث صورة الطفل محمد الدرة الذي استشهد امام اعين الناس، كان ذلك من خلال القناة الفرنسية. واعقت ذلك بتقرير وصف بالمؤثر حيث تم الحديث عنه في محافل عدة وحتى انني كنت اقابل العديد من الناس ممن قالوا لي لقد أبكنا تقريرك وهذا ما

برزت في السنوات الاخيرة اسما بعض الاعلاميات الفلسطينيات في القنوات العربية، اللواتي تألقن في نقل الاخبار من موقع الحدث وايبصالتها على حقيقتها للمواطن العربي، لمعت هذه الاسماء في كشف الكثير من جرائم المحتل، تعرضت الغالبية منهن إلى المخاطر الكثيرة، إلى النار وإلى الغازات المسيلة للدموع من أجل ايصال الصوت الفلسطيني وطرح عدالة قضية ومعاناته للعالم، تحدثت تلك الاعلاميات السلطات الاسرائيلية، فسحبت تلك السلطات تراخيصهن، ولكنهن تحدين ايضا صمت النظام العربي بادخال ماساة الفلسطينيين إلى البيوت العربية.

عن نفسها، عن وصولها للاعلام وعن دورها كاعلامية فلسطينية، تحدثنا السيدة ليلى عودة في هذه المقابلة التي تتطرق بها أيضا إلى رأيها في الاعلام العربي والإعلام الاسرائيلي ودور الاعلاميات العربيات. تشاركنا أيضا في أهم التقارير التي قامت بها خلال عملها في الاعلام.

من هي ليلى عودة؟

- عمري ثمانية وثلاثون عاما، ولدت في مدينة بيت لحم أم عزباء لأسيل وأسامة. حاصلة على شهادة البكالوريوس في اللغتين الانجليزية والروسية من جامعة فولغاغراد في روسيا. أنا الصغرى في اسرتي، والدي صاحب بقالة في بيت لحم ووالدي ربة منزل، شقيقي الاكبر صلاح استشهد عام ٧٠ في عملية استشهادية في بيسان وكان طالبا للادب الإنجليزي في الجامعة الاردنية، وما زال جثمانه بيدي الاسرائيليين في مقبرة الارقام. أنا فلسطينية كبرت لتجد نفسها لاجئة في وطنها، ولتعيش معنى اللجوء والاحتلال من خلال رؤيتها لقريتها المألحة قضاء القدس كإفطحة على الشوارع المؤدية اليها وكأرض بات السير عليها ممنوعا بسبب المحتل، عشت كطفلة كانت تفتح في كثير من الاحيان باب منزلها لجنود الإحتلال في اطار حملات التفتيش والاعتقال.

كيف ترى تجربتك في العمل الاعلامي من حيث النجاحات، الصعوبات والتحديات؟

- تجربتي مليئة بالاحداث والصعوبات والتحديات، ولا تخلو من النجاحات. وقد تكون التحديات هي التي شكلت دافعا لدي لتحقيق النجاحات رغم الصعوبات التي واجهتها. فقد كنت من اوائل الاعلاميات الفلسطينيات اللواتي عملن في الاعلام المرئي لصالح تلفاز عربي. بدأت التحديات مع كوني فلسطينية تتعاطى مع تلفاز عربي مشاهد من قبل شعوب عربية، مع التقرير الذي يجب ان يبث ومع الطريقة التي يجب ان يروي بها، ومع الطاقم الذي اعلم معه. قررت ان اتجاوز كل هذه الصعوبات وان أركز على آلية عمل واحدة وهي نقل القصة كما هي، وصممت على ان اكون متواجدة في كل صغيرة وكبيرة في التقرير منذ اللحظة الاولى لاعادة ولغاية اللحظة الاخيرة لبثة، ولكن التحديات الاكبر بدأت تواجهني مع تطور الاحداث في الاراضي الفلسطينية، بدءا بأوسلو، مروراً بانتفاضة الأقصى وانتهاء بالاعتقال الفلسطيني الداخلي. بدأت التحديات معي عندما تحديت ليلى عودة نفسها التي لم تكن مقتنعة بأوسلو ولم ترها مخلصا للشعب الفلسطيني منذ لحظة التوقيع عليها، ومع ذلك نقلت فرحة الفلسطينيين في أريحا لحظة تسليمها للفلسطينيين. وركزت على أمل الفلسطينيين بمستقبل جديد أكثر إشراقا وعلى كونهم شعبا محبا للحياة، ولكن ومع بدء انتفاضة الأقصى بدأت التحديات والصعوبات تأخذ منحى جديدا وأكثر صعوبة وخطورة، فكان علي ان أتحدى الواقع المحفوف بالمخاطر، كان علي أن أتحدى ساحات المواجهة بان أصلها وانقل الصورة منها كما هي، كان علي ان اتحدى من

ابن عربي



المتصوف الكبير الامام محي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائفي الأندلسي، لقب بالشيخ الأكبر ولذا ينسب إليه مذهب باسم الأكرية. ود بمرسية في الأندلس في عام ١١٦٤م وتوفي في دمشق عام ١٢٤٠م. أهم كتبه: الفتوحات المكية * فصوص الحكم * ترجمان الأشواق ديوان ابن عربي

السيد محمد بن علي بن عربي شخصية بارزة في عالم الفكر الديني وشهرته لا تنحصر في حدود العالم الإسلامي وحتى الغربيين والأسويين بلغهم صيت هذا الرجل بل وساهموا في دراسته واستلهامه، أضف إلى ذلك فإن شخصيته مثيرة للجدل، حتى أن تحديد مذهبه الفقهي أو الكلامي من خلال كلماته يكاد يكون ضرباً من التعسف والمجازفة، ويعزو البعض ذلك إلى أنه فوق المذاهب وأعلى من أن يتمذهب بها. لاحظ المختصون في الفكر الفلسفي المعاصر وجود أوجه تشابه كثيرة بين هذا المفكر وفلسفات ما بعد الحداثة سواء في لغته المبتكرة، أو في نظريته الوجودية والأنتوية إلى الوجود، أو في تطلعه إلى تحقيق منزلة الانسان الكامل، أو في اختراعه عوالم وحضرات من الخيال المجنح، أو في جنوحه إلى التسامح والانفتاح الفكري على مختلف أجناس المعارف والعقائد والثقافات. ففي كتابته يتعايش القلب والعقل، الوجدان والخيال، البرهان والرمز، وتتجاوز في داخلها المحكمة والشريعة، المعرفة والرؤيا، الزمن والخلود من دون احساس بالتناقض. كانت كتاباته تنطلق من الحلم لتعود إليه، مارة بمقامات الاحساس والتجربة والعقل والذوق. وهذا يدل على ان ابن عربي كان يتمتع بحرية عارمة في النهل من كل المنابع الروحية والفكرية والوجدانية والمعرفية، فلا يتهيب من ان يضرب بيده في أي علم أو فن أو لغة أو تجربة روحية، مهما كان انتمائها المذهبي أو مرجعيتها المعرفية. ففلسفة ابن عربي تقوم بالاساس على ما يمكن تسميته ما بعد التسامح، أي تلك القدرة الإنسانية على تجاوز مفهوم التسامح مع الآخر للبحث عن سبل التداخل والتواصل معه فيما يعبر عنه في بيته شعر أصبحا لا ينفصلان عن اسمه:

عقد الناس في الإله عقائد
لقد صار قلبي قابلاً كل صورة
وقوله:

وبيت لأوثان وكعبة طائف
أدين بدين الحب أين توجهت
وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه
فمرعى لغزلان ودير لرهبان

يلق منصف المرزوقي على هذين البيتين بالقول: إن ما يدعوننا إليه ابن عربي من موقف ديني روحاني بحت ليس أن نتسامح مع عقائد الآخرين وإنما أن نستملكها وهو الموقف الذي نادى به المشرع العالمي في إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي عندما كتب "تشكّل الثقافات بما فيها من تنوع وخصب وبما بينها من تباين وتأثير متبادل جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعاً". إن تعلق ابن عربي بالتجديد والتعدد والاختلاف والحرية وإعادة الاعتبار للخيال باعتباره برزخاً وجودياً وقولياً.. مكنه من أن يضع نفسه في نقطة تقاطع مطلقة تمكنه من أن يتكلم باسم كل الوجود، وان يستوعب في معاناة كل التجارب الروحية التي كابدها الانسان منذ ان كان.

سميرة موسى

ولدت سميرة موسى في ١٩١٧، وعرفت بنبوغها منذ الصغر وأصبحت عالمة مصرية اشتهرت عالمياً بنبوغها في مجال علوم الذرة.

حصلت الجوائز الأولى في جميع مراحل تعليمها، فقد كانت الأولى على شهادة التوجيهية عام ١٩٣٥، ولم يكن فوز الفتيات بهذا المركز مألوفاً في ذلك الوقت حيث لم يكن يسمح لهن بدخول امتحانات التوجيهية إلا من المنازل. ويذكر عن نبوغها أنها قامت بإعادة صياغة كتاب الجبر الحكومي بهدف تبسيطه في السنة الأولى الثانوية، وطبعته على نفقة أبيها الخاصة، ووزعته بالمجان على زميلاتها عام ١٩٣٣.

التحقت بالجامعة واختارت كلية العلوم، رغم أن مجموعها كان يؤهلها لدخول كلية الهندسة، حينما كانت أمنية أي فتاة في ذلك الوقت هي الالتحاق بكلية ال أداب. تخرجت من كلية العلوم سنة ١٩٣٩ بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، واعترضت إدارة الجامعة على تعيينها معيدة، حيث لم يكن تقرر بعد تعيين المرأة في هيئة التدريس بالجامعة، غير أن العالم المصري الشهير د. مصطفى مشرفة أصر على تعيينها، فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قراراً بتعيينها في الجامعة.

حصلت على شهادة الماجستير من القاهرة بامتياز، ثم سافرت إلى إنجلترا واستطاعت أن تحصل على الدكتوراة في أقل من عامين في موضوع الإشعاع النووي، فكانت أول امرأة عربية تحصل على الدكتوراه، وأطلقوا عليها اسم "مس كوري المصرية".

حصلت على منحة دراسية لدراسة الذرة في الولايات المتحدة عام ١٩٥١ بجامعة كاليفورنيا، وأظهرت نبوغاً منقطع النظير في أبحاثها العلمية، وسمح لها بزيارة معامل الذرة السرية في الولايات المتحدة.

كان لسميرة موسى مشاركة في الشأن العام في مصر، فشاركت في مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٢، وساهمت في مشروع القرش لإقامة صناعات وطنية، وشاركت في جمعية الطلبة للثقافة العامة التي هدفت إلى محو الأمية في الريف، وكانت عضوة في جمعية النهضة الاجتماعية وجمعية إنقاذ الطفولة المشردة.

توفيت سميرة موسى في حادث سيارة غامض في الولايات المتحدة في ٥ من أغسطس ١٩٥٢ وكان عمرها ٣٥ عاماً.



ولادة بنت المستكفي

تعتبر ولادة بنت المستكفي شخصية اسطورية في تاريخ الادب العربي. عاشت في مملكة قرطبة الاندلسية في القرن الحادي عشر، وهي ابنة الخليفة المستكفي آخر حكام بني أمية بالأندلس. ظهرت ولادة في الفترة التي كان من المفترض أن تكون المرأة محجوبة عن الحيز العام، كأمراة مستقلة وفردانية، وشكلت مركزاً للحلقة أدبية هامة. كانت شاعرة كبيرة، ومعبودة العديد من الرجال العظماء، ولكنها كانت شاعرة عاشقة أيضاً.

ولادة اختارت ألا تتزوج، وورثت نصيباً كافياً من المال ليجعلها مستقلة اقتصادياً، الأمر الذي مكنها من الإستمرار بفتح بيتها لإستقبال أهل الأدب من الرجال والنساء. فأصبح بيتها منتدى ومركزاً للحفلات المسائية المرموقة، التي تزاحم عليها الأدباء والفنانون. وكانت القراءات الشعرية، النقاشات والامسيات الموسيقية من الأمور العادية في محيط ولادة. يقول ابن بسام، أن ولادة خلعت حجابها وكتبت بيتين من الشعر على عاتقي ثوبها، على أحدهما كتبت:

وأمشي مشيتي وأتية تيهأ

أنا والله أصلح للمعالي

وعلى الثاني:

وأعطي قبلي من يشتهيها

وأمكن عاشقي من صحن خدي

عرفناها في دروس الادب العربي كعمشوقة ابن زيدون، الذي زار منتداها الأدبي وعلى الفور جن بغرامها وهي جنت بغرامه. يقول المؤرخ مايكل بأن إنجذاب ابن زيدون القتال لها ألهمه أفضل إبداعاته الشعرية. وقد زخرت العديد من القصائد بحبهما، ولكن مناهج تدريسيينا تجاهلت شعرها بينما أبقت شعر ابن زيدون، فقد قالت ولادة مثلاً في ابن زيدون تدعو إليها:

فإني رأيت الليل أكرم للسر

ترقب إذا جن الظلام زيارتي

وبالليل ما أدجي وبالنجم لم يسر

وبي منك ما لو كان بالبر ما بدا

وبها قال ابن زيدون بعد فراق قصيدته المشهورة أضحي التنائي "ومن بعض أبياتها:

أضحي التنائي بديلاً من تدانينا

أن الزمان الذي مازال يضحكنا

وناب عن طيب لقيانا تجافينا

بنتم وبنا فما ابتلت جوانحنا

انسأ بقربهم قد عاد يبكيننا

شوقاً إليكم ولا جفت مآقينا

كانت ولادة جميلة وغنية وذكية وكانت صاحبة شخصية تتضارب حولها الآراء خلال حياتها في المجتمع الأندلسي، وبقيت موضع إختلاف لدى المؤرخين وكتاب السيرة الذاتية في عصرنا. يخبر بعض معاصريها أن الناس إنقسموا إلى معسكرين بمواقفهم تجاهها. كان لها العديد من المعجبين والمؤيدين، ولكن آخرين انتقدوها بسبب خرقها لعادات وتقاليد تلك الأيام، حيث كابنة خليفة كان من المفروض أن تكون ولادة قدوة ونموذجاً لحماية التقاليد، لكنها لم تكن كذلك. فمثلاً في حياتها يذكر كثرة من عشقوها ولكنها صدت قلبها عن جميعه الا ثلاثة ابن زيدون وبعد زعلها منه أحببت ابن عبدوس و أبو عبد الله بن القلاس الذي يقال أيضاً انه استسلم ليأسه قبل ان يحظى بقلبيها.

كانت فريدة بجمالها و لطفها وثقافتها" ويعترف نايركل في كتابه الشعر العربي الأندلسي، أنه بدون تأثير ولادة على ابن زيدون لبقي الشعر العربي دون بعض أفضل جواهره". ويكمل نايركل "يتميز تصرفها بالشهوة القوية الممزوجة بفضافة متطرفة، واقعية ومادية.

روز اليوسف

لروز اليوسف قصة بدأت مع إمراة طموحة، قوية، وضعت الهدف وحققته ليخلد حتى بعد ان فني جسدها وغادر شخصها هذه الحياة.

ولدت روز اليوسف التي تسمت بعد ذلك فاطمة اليوسف في لبنان سنة ١٨٨٨ وأصبحت يتيمة وهي في السابعة من عمرها. ورحلت إلى مصر وهي في الرابعة عشرة حيث بدأت حياتها كممثلة ناشئة في فرقة "عزيز عيد" المسرحية، وتعلمت في تلك الفترة القراءة والكتابة والتمثيل، وأصبحت الممثلة الأولى في مصر، وأطلق عليها النقاد "سارة برنار الشرق". هي لبنانية من أصل تركي، ولدت في بيروت يتيمة الأم في أسرة مسلمة. أبوها محي الدين اليوسف - تركي الأصل - كان تاجراً اضطر للسفر من بيروت وترك ابنته التي توفيت أمها عقب ولادتها في رعاية أسرة مسيحية كانت تدلها باسم روز. وعندما انقطعت أخبار الأب قررت مربيتها أن تطلعها على حقيقة أصلها وان تخبرها أنها مسلمة وليست مسيحية وان اسمها هو فاطمة وليس روز. فوافقت روز



ظاهرياً على السفر مع صديق العائلة، وفي الإسكندرية التي رست فيها السفينة التي كانا يركبها غافلته روز وهبطت في المدينة المصرية لتتعرف على المخرج المسرحي اسكندر فرخ والذي علمها التمثيل واحتضنها مع أسرته. تزوجت من الممثل المصري محمد عبد القدوس وأنجبت إحسان عبد القدوس. تزوجت فاطمة اليوسف "ثلاث مرات، وبعد نجاحاتها الفنية على مدى أربعة عشر عاماً قررت أن تعزل التمثيل وتنجح إلى الصحافة، فأصدرت ١٩٢٥ مجلة فنية اسمها "روز اليوسف" انتشرت انتشاراً واسعاً، ثم ما لبث أن تحولت هذه المجلة إلى السياسة، وكان أول تحقيق صحفي لها أثناء محاكمة محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر في إحدى القضايا السياسية.

حزب "روز اليوسف": للوهلة الأولى يبدو اسم "حزب روز اليوسف" وكأنه حركة لتحريير النساء او مناصرتهن، او ربما حزبا سياسيا لم يصل إلى البرلمان المصري. لكن القصة في الواقع تختلف: تقاربت فاطمة اليوسف مع حزب الوفد الذي قام بضمها إليه هي ومجلتها، وتعرض حزب الوفد في تلك الفترة لحملة انتقادات عنيفة وأطلق عليه خصومه "حزب روز اليوسف" فرد عليهم النحاس باشا بأن الوفد يفخر بأن ينتسب إلى "روز اليوسف". لم تدم العلاقة الوطيدة بين فاطمة اليوسف وحزب الوفد، فسرعان ما تحولت إلى شلى عداء شديد، بعد إصرارها على انتقاد رئيس الوزراء نسيم باشا ومطالبته بعودة دستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات نزيهة، فما كان من الوفد إلا أن فصل فاطمة ومجلتها من الحزب. صحيفة روز اليوسف: أنشأت صحيفة روز اليوسف اليومية وأصدرت أول أعدادها في ٢٥ من آذار ١٩٣٥، وقد رفض باعة الصحف بيعها بعد أزمة مؤسستها مع حزب الوفد فترأكت الديون عليها وتعرضت لأزمة مالية خانقة. نجحت روز اليوسف في حملة للتأثير على حكومة نسيم باشا واستقالت هذه الحكومة، وعندما عاد الوفد إلى الوزارة من جديد كان أول قرار اتخذه هو إلغاء ترخيص صحيفة "روز اليوسف" اليومية، فكانت الحكومة والحزب ضد فاطمة اليوسف...

حول فكر العظمة كمؤرخ

إعداد (بتصرف): حنين زعبي

ما كان يجب على العصر أن يكونه

تفسير المجتمع المرجو استناداً إلى الماضي مشروع سياسي أصولي

مجتمعات متخلفة، أنتجت فكراً حديثاً متخلفاً، أو صيغة متخلفة من الفكر الحديث. وهذا شيء طبيعي كان لا بد منه، ولكن كنتُ أمل لو تجاوزنا هذه المرحلة، ولكن مع الأسف لم نتجاوزها.

اعتقادي أن أهم مفكر عربي في القرن التاسع عشر كان "بطرس البستاني"، من دون شك. وكانت منهجية التفكير لديه مطابقة لعصره، وليست متخلفة عن عصره. كما كانت لديه معارف موسوعية لا نظير لها في ذلك الوقت. ولديه برنامج سياسي بالغ الوضوح، وخصوصاً فيما يتعلق بشؤون الدين والسياسة والطائفية. فبطرس البستاني كان رجلاً فذاً، ولكن تعثرنا لأن الكثير منا حاول إدخال نواحي دينية في التفكير النهضوي. وهذا باعتقادي أمر عطل الكثير من إمكانيات التقدم، وخصوصاً في مصر. فالتفكير التقدمي في سورية وإلى حد ما في العراق وتونس وأماكن أخرى، كان مثقلاً إلى درجة

ولكن كنتُ أمل لو تجاوزنا هذه المرحلة، ولكن مع الأسف لم نتجاوزها. والأساطير التي صنعوها هي فكرة استعادة الأمجاد التي مضت. وهذه هي الأسطورة الرئيسية التي صنعها الأفغانى وعنده. إن محمد عبده كما تعلم قد تراجع عن المواقف التي اتخذها عندما كان شاباً واقعا تحت الأثر الكاريزماتي الشديد للأفغانى. فأسطورة الاستعادة، وأن المستقبل هو نسخة منقحة عن الماضي، هي أسطورة بالغة الخطورة. والمآل النهائي لها هو إخراجنا عن التاريخ وإغراقنا في الماضي. بالطبع، نحن لا نشك في عظمة الماضي، ولكن الماضي كان عظيماً ومختلطاً. ولم يكن حال من الحبور التام والأخلاقية

وعندما تقدم الأوروبيون تقدموا بأن نظروا إلى الماضي نظرة جمالية من دون أن يتوهموا إمكانية الاستعادة، لأنهم أُموا بالتاريخية. والتاريخية تفيد التحول، على رغم استمرار الأشكال أو استمرار الرموز. والهام في هذه الأمور هو التحول

أقل بكثير مما كان في مصر، وخصوصاً إمكانيات الترهيب والترويع التي تعرض لها "طه حسين" و"علي عبد الرازق" وغيرهما، لم تكن بنفس الدرجة، لأن الله قد حمى سورية - على سبيل المثال - من مؤسسة كالآزهر. "إصلاحنا لمفهومنا لأول الأمة هو ما نتوخاه من البحث التاريخي. إننا نتوخى صورة واقعية. والذي يجب أن يذكره الجميع، هو أن التراث الإسلامي نظر إلى الفترة النبوية وإلى الخلافة الراشدة، على أنها معجزة لا يمكن أن تستعاد ولا تكرر. وهذا أمر ينسأه من يقول بالعودة إلى سيرة الخلفاء الراشدين. وهناك الكثير ممن كتب عن سير الخلفاء الراشدين، كـ "خليل عبد الكريم" وغيره، لكنهم جوبهوا بعنف لفظي ومعنوي بالغ الشدة. هناك من العشائرية والأموية والتسلط، ولكن هذا التسلط حديث، وهذه العشائرية حديثة. وليست نتيجة لمرجعية من الماضي.

التامة، كان من هذا وذاك كما كل توارخ العالم. وعلينا أن نتواضع بعض الشيء. وعندما تقدم الأوروبيون، تقدموا بأن نظروا إلى الماضي نظرة جمالية من دون أن يتوهموا إمكانية الاستعادة، لأنهم أُموا بالتاريخية. والتاريخية تفيد التحول، على رغم استمرار الأشكال أو استمرار الرموز. والهام في هذه الأمور هو التحول. "ما أقدر في الكواكبي هو روحية معينة، ليست بالضرورة روحية استقلالية، ولكن روحية دستورية ومضادة لشكل من أشكال الاستبداد، وهو الشكل العثماني، وليس أشكال الاستبداد جميعاً. ولا أظن أنه كانت لديه مشكلة في استبداد خليفة عربي. ولكن منهج التفكير لدى الكواكبي كان ما يزال قاصراً عن إمكانيات عصره، إن أخذناها كمعيار عالمي وليس فقط كمعيار عربي. "كان هناك عصر نهضة. وهناك مفكرون لا يتحدث عنهم الناس كثيراً، لأنهم لم يكتبوا في شؤون العقيدة. فمثلاً في

وفيما يتعلق بالبنى التي تحكمت في تاريخنا الإسلامي والعربي، يقول العظمة: "هناك بنيت معينة تحكمت في التاريخ الإسلامي ككل. ولكن إذا نظرنا إلى الفكر العربي في العصور الوسطى - على سبيل المثال -، إن كان فكراً في اللغة، أو في مفهوم الألوهية، أو في الطب، أو في التفكير الفلسفي، لرأينا جملة من القواعد التي تترجم إلى لغات متخصصة، هي لغات هذه العلوم المتشكلة. سواء كان علم الكلام أو أصول الفقه أو الفلسفة. مثلاً، بعض الأمور الحاكمة، مثل مفهوم التعدد كنقص، نراه في كل مجالات التفكير. ومفهوم التعدد كنقص مضارع أيضاً لمفهوم المادية والزيادة في المادية كنقص. والتعدد بمعنى أي شيء هو غير واحد. ومفهوم آخر، هو أن لكل مركب عنصر حاكم. نرى هذا في التفكير الفلسفي والفقه وفي علمي الأصول، أصول الفقه وأصول الدين، ونراه أيضاً في المجالات الأخرى.

وفيما يتعلق بقراءة العظمة لجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وغيرهما من أعلام عصر النهضة يقول: "في البداية لم تكن لدي اهتمامات بهذه الأمور. لكنني بحكم الحس بالمسؤولية العامة، توصلت إلى قناعة أنه علي إرجاء العمل في أمور أكثر جدوى، والدخول في هذه الأمور، لأنها متداولة، ولأننا ننسج منها الكثير من الأساطير. ولا أعتقد أنه بالإمكان إيصال فكر علمي قبل أن نعالج شيئاً من هذه الأساطير. إذن الحس بالمسؤولية هو الذي دفعني لقراءة هؤلاء، ولكنني لا أستمتع على الإطلاق بقراءة "الأفغانى"، ولا أستمتع بقراءة "عبده". وفيما يخص الإصلاح الديني، أؤثر أن أقرأ نصوصاً أكثر جدية وأكثر نضجاً، كتبها بعض أرباب الإصلاح الديني البروتستانتى، ففيها قدر أقل من التشويش والتدوير وغيره. وأعتقد أن جمال الدين الأفغانى كان مفكراً من الدرجة الرابعة، لكنني اضطررت لقراءته، وإن كان احترامى لمحمد عبده أكثر بكثير من احترامى للأفغانى. مجتمعات متخلفة، أنتجت فكراً حديثاً متخلفاً، أو صيغة متخلفة من الفكر الحديث. وهذا شيء طبيعي كان لا بد منه،

يقول العظمة "إن المهمة الأساسية للمؤرخ هي أن يرفض حدود الإستمراريات، وأن يرفض أماكنها" ويبين العظمة "أن العديد من المشكلات التي تواجهنا اليوم على اختلاف صياغاتها الأيديولوجية والخطابية، تعود إلى هذا الخلط بين الأزمنة، وإلى توهم ماضٍ لم يكن قائماً، وإلى توهم مستقبل مشتق من الماضي.

"أنا مؤرخ بمعنى أنني مراقب للتحول ولست مراقباً للثبات. أن الكثير من النظر إلى التاريخ، مستقى من هواجس وقضايا الحاضر. ومن ثم، نحاول أن نعثر في التاريخ على ما ينتمى إلى يومنا، ونسقط على الماضي ما نراه اليوم بيننا. وفي هذا إجحاف بحق الواقع الأني وبحق التاريخ. أما قضية الاستمراريات التاريخية، فهناك استمراريات ولكن ليست دون تحول. لنأخذ مثلاً الخطاب السياسي الإسلامي. إنه يدعي أنه العودة إلى المنابع.. ماذا يعني العودة إلى المنابع؟ أولاً، هناك صورة متوهمة عن هذه المنابع، لأنها لم تخضع إلى التمحيص التاريخي. وثانياً، نرى أن الصورة المنسوبة إلى هذا الماضي الذهبي، منسوجة على منوال مستقبل مرجو. وهذا المستقبل له توصيف سياسي واجتماعي وثقافي بالغ التعيين، وبالغ في المحافظة، وهو توصيف شمولي في الشكل السياسي الذي يرتجيه. ولذلك نرى كيف أن المادة المستقاة من الماضي، تستخدم على شكل رمزي، لاستدعاء عواطف الناس في وصف صورة لمجتمع مرجو، وهذا المجتمع المرجو، نتيجة لمشروع سياسي أصولي معلوم.

"أنا نرى في مظاهر من التراث، مدعاة للفخر. ولكن علينا أن نحدد ما معنى الفخر هنا. الفخر ليس رغبة في الاستعادة. إن الرغبة في الاستعادة عملية لا طائل فعلياً منها. والفخر بمعنى شيء من التقدير الجمالي والمعنوي لما حدث في ماضينا، من دون محاولة احتذاء ذلك. وهذا شيء طبيعي في كل الأفراد وفي كل الجماعات. والمهم تحييد هذه المادة، وعدم التوهم بأن ما كان صالحاً وجيداً ومحموداً في القرن الرابع عشر، سيبقى صالحاً وجيداً ومحموداً في القرن الواحد والعشرين.

هناك من العشائرية والأموية والتسلط،

ولكن هذا التسلط حديث، وهذه العشائرية حديثة. وليست نتيجة لمرجعية من الماضي.

برهان غليون:

إعداد (بتصرف): حنين زعبي

حول الحداثة

ما تعيشه مجتمعاتنا من عنف وتخبط واقتتال هو ثمرة حادثة مشوهة ومعذومة الاتساق، وليس ثمرة التراث أو تقاليد الماضي.

لكن هذا لا يعني أنني ألوم الحداثة. فالحادثة، عربية كانت أم صينية أم هندية، ليست مسؤولة ولا يمكن أن تكون. فالمسؤولية تقع على البشر الواعين، أي على النخبة الحديثة أو صاحبة مشاريع التحديث. والنقد الذي قصده للحداثة الرثة ليس اتهاماً ولكن كشفاً عن المطبات التي أدخلت فيها الحداثة العربية وبالتالي تصحيحاً للاستراتيجيات ومخططات العمل وطرائقه أيضاً. عندما أتحدث عن حادثة رثة أو معطوبة فأنا أشير إلى الإنسدادات والمطبات والنقائص والأعطاب التي يعاني منها مشروع حادثة قضت مجتمعاتنا ما يقارب قرنين في بنائه، وشارك فيه جميع الأفراد من مثقفين وغير مثقفين وساسة واقتصاديين ومربين ومعلمين ورجال دين. وليس الهدف من ذلك أن أدين هؤلاء أو أنقم على تاريخ بأكمله أو أمحوه من الذهن. ما حصل حصل وما كان يمكن أن يحصل بطريقة أخرى. وهو ثمرة نقائص متعددة في ثقافتنا ومجتمعاتنا وعوامل خارجة عنها أيضاً. إن هدف النقد هو إنقاذ المستقبل لا البكاء على الماضي.

التراث الذي نتحدث عنه كان موجوداً منذ أربعين سنة، ومنذ خمسين سنة، وموجود منذ قرن، والتراث لم ينشأ في الثلاثين سنة الأخيرة. تراث السلفية لم يتبلور في هذه الفترة. نفس هؤلاء العرب المسلمون الذين ناضلوا منذ القرن التاسع عشر من أجل تأكيد الاستقلال والوطنية وأشعلوا ثورات من أجل الدستور في كل المناطق، وقاتلوا تحت شعارات حديثة، من أجل التحرر والاستقلال، مثل كل شعوب العالم الثالث، يناضلون ويقاقلون ويشعلون حرب العدا للغرب كما لم يحدث مسبقاً. وقبل عقود قليلة لم تكن هناك أيديولوجيا أخرى مهيمنة على المنطقة سوى أيديولوجيا التحرر الوطني، وبناء دولة قومية واشتراكية أو ديمقراطية. كيف

تحول هؤلاء أنفسهم اليوم وما الذي يفسر تغير مزاجهم الفكري والسياسي، وتحولهم عن معركة التحرر والتحديث إلى معركة التأكيد على الهوية والتشبث بالخصوصية والخوف من كل ما هو بدعة أو صرعة أجنبية؟ كيف انتقلنا من فتنة الحداثة التي سيطرت على شعوبنا لأكثر من قرن ونصف إلى فتنة التراث والخصوصية والأصالة، أي إلى مناخ أصبحنا نرفض فيه كل النظم والمؤسسات والقيم الحديثة، باعتبارها أجنبية معادية، ينبغي التخلص منها. اعتقد أن ما ينبغي أن نفكر فيه منذ الآن هو كيف نجعل من هذه الحداثة العوراء والمشوهة، التي هي شئنا أم أبينا اليوم حدثنا، وثمره تاريخ لم نختره ولا سيطرنا عليه، حادثة حقيقية، إيجابية، إنسانية، ثمرة، تعكس القيم الكبرى للحداثة، أعني قيم الحرية والعقل وأخلاق الذات أو الفرد الذي يتحول إلى ذات واعية وعاقلة ومسؤولة، أخلاق التسامح، أخلاق احترام الآخر، حتى وإن كان هذا الآخر مختلفاً عنا جذرياً، على الأقل نحترم الإنسان فيه، بصرف النظر عن أفكاره. حتى الذين يتحدثون باسم الحداثة ليسوا بالضرورة حديثين في سلوكهم، متمثلين لقيم الحداثة.

ويمكن للأشخاص الحديثين أن يمارسوا السياسات المغرقة في المحافظة والتقاليد. ونحن نشاهد مثل هذه الممارسة تجاه المرأة، تجاه المخالفين في الرأي، اتجاه الفقراء والفلاحين، تجاه المعارضة في العديد من البلاد العربية.

... الأوربيون لم يصلوا إلى ما هم عليه اليوم من أخلاقيات وتضامن وعدالة ومؤسسات عاملة ناجحة لأنهم آمنوا بالحداثة أو قالوا في يوم من الأيام أن الإنسان مهم وينبغي أن نحترمه. هذا غير صحيح. الأمر أعقد من ذلك بكثير. فقد أمضوا خمسة قرون يتصارعون ويتقاتلون ليحولوا الحداثة إلى حادثة إنسانية وليمنعوا استخدام أدواتها لتدعيم قيم

استبدادية وهمجية. وقد قتل الملايين في الحرب الأولى والثانية. ولم ينته الأمر بعد، فلا يزال هناك قتلى كثيرون يقعون في الخارج باسم الحداثة وأدواتها، في العراق مثلاً أو فلسطين أو في أفغانستان.

... لقد وصلوا إلى نموذج حداثتهم، لأنهم لم يقضوا وقتهم في النقاش في ما إذا كانوا في الحداثة أو التراث، أو لأنهم وضعوا الحداثة في مواجهة التراث، ولكنهم لأنهم وضعوا الحرية في مواجهة الاستبداد والعدالة في مواجهة الظلم والمساواة في مواجهة التمييز. أي لأنهم لم يفرقوا في ما أسميه السفسة الأيديولوجية والفكرية التي نعيشها اليوم.

"إن مركز الحداثة في نظري هو الإنسان، أي تمثله القيم الجديدة التي تعبر عن انعتاق الإنسان وتحريره من قيوده وأقماطه ليتحول إلى فاعل مستقل وحر ومسؤول وقادر على التدخل في التاريخ، تاريخه، والمشاركة في صناعته. والحرية هي مفهوم جوهرى ورئيسي في كل عملية تحديث، حرية الفرد، حرية الفكر، حرية الإيمان، حرية الضمير، كل هذه أمور تدخل في جوهر الحداثة، لأنها أساسية في إعادة ترميم الإنسان، ودفعه إلى النظر بصورة إيجابية لنفسه، وهو شرط التصرف والسلوك من منطلقات أخلاقية ومبدئية، وبالتالي شرط الارتقاء إلى مستوى تحمل المسؤولية."

بعكس المظاهر، ليس لدى المجتمعات العربية مطالب ماضوية على الإطلاق. المجتمعات العربية لديها طموحات حديثة جداً: تريد المساواة، تريد القانون، تريد العدالة، هذه كلها مطالب حديثة. لو كانت المجتمعات العربية ماضوية لقاتلت: إن الناس طبقات، والله خلقهم درجات، والسيد سيد والخادم خادم. لا. المجتمعات تتحرك بدافع من القيم الحديثة لأنها تمثلتها.

احتفالية ابن عربي بالمرأة

"يقول ابن عربي في (الفتوحات): فحبهن فريضة واقتداء به عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، حب إلي من دنياكم ثلاث: النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة، فذكر النساء. أترى حب إلي ما يبغده عن ربه، لا وات، بل حب إلي ما يقربه من ربه. وحسب الباحث مصطفى الحسناوي، من المغرب: "لا تتعلق المسألة (مسألة المرأة عن ابن عربي) بوصف لموقع الأنثوي، بل بانخراط حميمي فيه، وفي فاعليته، وبالانتماء إلى قوته."

"ويقول الباحث محمد المصباحي، وهو أيضاً باحث من المغرب، أن العلاقة بين المرأة والرؤية في الفكر الصوفي لابن عربي، إذن علاقة ذاتية، لكن لا الرؤية الحسية والحيوانية، بل الرؤية الروحية والعقلية. فمن ينظر إلى المرأة باعتبارها موضوع متعة حيوانية وحسب، لن يظفر بشرف الإنسانية، بل إنه جراء ذلك ينزل إلى درجة ما دون الحيوان، لأن هذا الأخير يميل ميلاً طبيعياً إلى من ينتسب إلي فصله النوعي الذي يميزه عن غيره، بينما الذي لا ينظر إلى المرأة ككائن عقلي وإنما كموضوع متعة فقط، هو كمن يميل إليها باعتبارها لا تنتمي إلي فصله النوعي، فينالها بحيوانيته، خلاف بروحه وعقله.

"هكذا تصبح إنسانية الرجل متناسبة مع طبيعة رؤيته للمرأة، فتصبح جهة رؤيته لها معياراً لانتمائه إلي مرتبة الإنسان أو انحطاطه عنها.

المادة مأخوذة من: <http://www.ibnalarabi.com/home/default.asp>

بين مي وجبران

أظلال الله، فسوف نحصل بدون شك على نور من أنوار الله.

لا تخافي الحب يا ماري، لا تخافي الحب يا رفيقة قلبي، علينا أن نستسلم إليه رغم ما فيه من الألم والحنين والوحشة، ورغم ما فيه من الالتباس والحيرة.

اسمعي يا ماري: أنا اليوم في سجن من الرغائب، ولقد ولدت هذه الرغائب عندما ولدت. وأنا اليوم مقيد بقيود فكرة قديمة، قديمة كفصول السنة، فهل تستطيعين الوقوف معي في سجن حتى نخرج إلى نور النهار وهل تقفين إلى جانبي حتى تنكسر هذه القيود فنتسير حرين طليقين نحو قمة جبالنا؟

والآن قربي جبهتك. قربي جبهتك الحلوة -والله يباركك ويحرسك يا رفيقة قلبي الحبيبة. جبران

الكلمة ((رفيقة)) ارتعش قلبي في صدري، فقامت ومشيت ذهاباً في هذه الغرفة كمن يبحث عن رفيقه. ما أعرب ما تفعله بنا كلمة واحدة في بعض الأحيان! وما أشبه تلك الكلمة الواحدة برنين جرس الكنيسة عند الغروب! إنها تحول الذات الخفية فينا من الكلام إلى السكوت، ومن العمل إلى الصلاة.

تقولين لي أنك تخافين الحب. لماذا تخافين يا صغيرتي؟ تخافين نور الشمس؟ تخافين مد البحر؟ تخافين مجيء الربيع؟ لماذا يا ترى تخافين الحب؟

أنا أعلم أن القليل من الحب لا يرضيك، كما أعلم أن القليل من الحب لا يرضيني، أنت وأنا لا ولن نرضى بالقليل. نحن نريد الكثير. نحن نريد كل شيء. نحن نريد الكمال. أقول يا ماري إن في الإرادة الحصول، فإذا كانت إرادتنا ظلاً من

من رسالة مي إلى جبران

..جبران! لقد كتبت كل هذه الصفحات لأتحايد كلمة الحب. إن الذين لا يتاجرون بمظهر الحب دعواه يفضلون وحدتهم، ويفضلون السكوت، ويفضلون تضليل القلوب عن ودائعها، والتلهي بما لا علاقة له بالعاطفة. ويفضلون أي غربة وأي شقاء على الاكتفاء بالقطرات الشحيحة.

ما معنى هذا الذي أكتبه؟ إنني لا أعرف ماذا أعني به، ولكنني أعرف أنك محبوبتي، وأني أخاف الحب. . . . قل لي أنت ما هو. وقل لي ما إذا كنت على ضلال أو هدي فإنني أثق بك. . . وسواء أكنت مخطئة أم غير مخطئة فإن قلبي يسير إليك، وخير ما يفعل هو أن يظل حائماً حولك، يحرسك ويحنو عليك. . . .

من رسالة جبران إلى مي

... انظري يا محبوبتي العذبة إلى قدس أقداس الحياة، عندما بلغت هذه

لماذا الحجاب تحديداً؟

موضوع الحجاب يشغل بال مجتمعنا كثيرا. غالبية نساءنا محجبات، لافتات الشوارع تذكرنا قائلة "اختاه الحجاب قبل الحساب" و "حجابك تاجك". غالبية العلمانيات منا يتخذن موقفا ضد الحجاب. فرنسا ام الحريات ومعدل الليبراليات تعلن لنا انها لن تستقبلنا في مؤسساتها التربوية الا بعد ان نخلع الحجاب، تركيا ولغاية قبل اسبوع تفرض حتى على نائبات البرلمان الدخول إلى برلمان بلدهم دون حجاب. صديقاتنا وجاراتنا والنساء اللواتي يشاركن في دوراتنا ومحاضراتنا، كثيرا ما يقلن لنا او لي على الأقل، عندما يعبرن عن اعجابهن بنا كنسويات، لا ينقصن الا الحجاب واحيانا يقلن لا ينقصن الا اللباس، وكأننا دون حجاب لسنا بلابيسات.

أحاول في هذه المقالة ان اسجل بعض ما أراه وأشعر به تجاه هذا الموضوع، لا طرح بعض التساؤلات حول الحجاب، وربما لأعبر عن اختلافي مع طرق التعامل معه.

أشارت الباحثة الدكتورة هديل قزاز في مداخلتها خلال المؤتمر النسوي الذي أقامته وحدة الدراسات النسوية في مدى الكرمل في حزيران ٢٠٧، تحت عنوان " أصوات فلسطينية الفكر النسوي كأداة مقاومة" إلى كيفية التعامل معها من قبل بعض الغربيين كأمراة محببة وأكاديمية حاصلة على لقب الدكتورة، وقد قالت في هذا السياق أنها أحيانا تلتقي بأشخاص ينظرون إليها بإعجاب، كأنهم يقولوا لها مثلا "كل الاحترام" أو يبتسمون لها ابتسامة خاصة، وأوضحت أن ذلك الإعجاب لم يكن إلا إعجاب المتفاجئ والمستغرب من مشهد استثنائي: حجاب ودكتوراة.

يساهم ما قالته الدكتورة قزاز بطرح بعض الأسئلة حول مسألة الحجاب، ولن أدخل بالسؤال الديني حول الحجاب، وإنما بما هو حول الدين من دنيا. إلى ماذا يشير مثلا الإعجاب بمحبة مع لقب دكتوراه؟ ألا يشير إلى نظرة استعلائية تجاه كل من تلبس الحجاب والى تناقض ضمني في عين الناظر بين الحجاب والتعليم الأكاديمي، أي الإعجاب هنا، لم يكن لأن الباحثة حاصلة على شهادة دكتوراة وإنما بسبب كونها محبة مع دكتوراه، وهذا كما يبدو في عين الناظر إياه " كثيرا" واستثنائيا. لنسال أنفسنا وبعض "التقدميين" منا ولنتعامل بصدق، ألا ينتابنا أحيانا نفس الشعور؟ كيف نتعامل مع الحجاب؟ هل ننتقده فقط لأننا نراه فعلا يحجب حضور المرأة ويقلل من وزنها ومن مكانتها في الحيز العام؟ أم انه إضافة للبعد التحرري بنظرنا للموضوع، هنالك أيضا بعد استعلائي، يفترض أمورا دون أن يفحصها أصلا، ألا نفترض أحيانا أن المحببة تحمل أفكارا محافظة، ونفترض ضمنا أن المحببة مجبرة على وضع الحجاب؟ فأن قيل لنا أنها اختارته، نشير حالا إلى أن هذا وعي كاذب، فهي مؤكدة غير واعية لقمعها. لست ادعي العكس كما ولا اوافق على الادعاء، ولكني أتساءل هل سمعنا صوتها في نقاشنا، هل نأخذ صوتها على محمل الجد، وهل نحترم تجربتها الشخصية وقدراتها ووكالتها الذاتية على نفسها؟ هل نناقش الموضوع كعلمانيات مع نساء محجبات أم مع أنفسنا فقط، وإذا ناقشناه معهن فهل هو نقاش بين متساويات، أم إننا عادة ال "محاضرات" وهن عادة ال "مستمعات"، ووجود محاضرة جامعية محببة هو حالة استثنائية تدعو إلى ال "إعجاب" حتى داخلنا، واقصد هنا في أطرنا القليلة نحن ك "علمانيين" و "علمانيات". ألا يعكس هذا أيضا نظرة تضادية للدين مقابل التقدم.

يوترننا أحيانا مثلا مشهد امرأة متدينة تنزل إلى البحر بملابسها الكاملة، خاصة إذا كان يرافقها زوجها وينزل بملابس البحر. وأسمح لنفسي أن أتساءل هنا، هل تنضايق نحن فقط لكونها لن تستطيع أن تسبح بحرية في ملابسها الكاملة، اننا ادعي أيضا ان السباحة بملابس السباحة مريحة أكثر وربما ممتعة أكثر، ولكن هل هذا هو فقط سبب ضيقنا، أم لأن هذا المشهد يعلن عن "تخلف" نخجل به أمام الآخر. فهو مشهد

يعلن عن اختلافنا ثقافيا مع الغرب، ألا نفضل ألا تنزل تلك المرأة البحر أي الا تسبح بالمره حفاظا على سمعة ثقافتنا وعلى "جمالية" المكان. وما أكثر ما نقول لأنفسنا "شو ها المنظر" رغم أن هذا المشهد برأيي ليس استثنائنا في مجتمعاتنا العربية ولا في ثقافتنا، بل هو المشهد "العادي" في مجتمعاتنا العربية، وهو أحيانا نابغ من اعتبارات ثقافية وليست بالضرورة دينية. وبالنسبة للمرأة إياها لو نزلت بملابس البحر لما شعرت براحة أبدا بل ربما يجرج وخجل هذا اذا نزلت أصلا. معظم نساء الأمة العربية إذا دخلت البحر، لا تدخل بملابس السباحة المتعارف عليها "المايوه". ولكن مع ذلك نرى المشهد استثنائيا في أطرنا الصغيرة، و"البعيدة" والأخذة بالتقليص.

لا أتى هنا لأعلن عن اتفاق مع الحجاب كزي او كمفهوم، لأنني اعرف أن غيري يملك كل الأجابات عن "الحريات المنشودة" وعن حق الفرد على نفسه، ولكنني ادعي أننا في تعاملنا لسنا اقل تشنجا ممن يصرون على الحجاب. الأحزاب الدينية الإسلامية تعتبره رمزا للمرأة المسلمة، وأنا ارفض توجهم، الذي أحيانا يختزل المرأة بغطاء للرأس، ويختزل الدين بزى المرأة، لكن الا نراه نحن أيضا رمزا لمحافظة وانتقاصا من تقدمها ونسويتها؟!.

لا ادعي بنقاشي للموقف العلماني انه منسجم مع التوجه السياسي الغربي، فالغالبية العظمى من العلمانيين الوطنيين، تعلن وتجر عداها للمشروع السياسي الأمريكي، ضد العرب وضد المسلمين، وتعني أن هذه التوجهات تريد أن تصور المسلم إرهابيا ومتخلفا. ولكن سؤالى هو ليس موقفنا السياسي من الغرب، ولكنني أشير هنا للهيمنة الثقافية الغربية التي نعلن من ناحية أننا ضدها، ونعلن أننا نستقي مفهوم الحريات من ثقافات الشعوب عامة بما فيها الثقافة العربية والإسلامية وليس من الغرب تحديدا، ولكننا من ناحية أخرى مع وعي أو دونه، نتقمص موديلات تفكير غربية، نفترض الصحيح وتعلن عنه، وتحدد كيف تكون الحرية، ومن هي المرأة التقدمية، وترفض طرق تفكير مختلفة.

في هذا السياق يمكن أيضا أن نطرح السؤال المعاكس والذي أترك الخوض به بعمق لمقال آخر، ولكن أشير إليه لأهميته وهو حول توجه حركات الإسلام السياسي للحجاب، لنسالهم لماذا يصرون على جعل الحجاب رمزا للدين والتدين والتواصل مع الله، ولماذا فقط المرأة هي التي ترمز للإسلام؟ لماذا عندما نعلن هجومنا على القيم الغربية نشير إلى المرأة، لماذا نحولها لرمز ونلغي إنسانيتها. فالإنسان مركب وصاحب قدرة ونشاط ومتغير ولكن الرمز أحادي وبشير إلى قيمة واحدة أو مفهوم واحد وخالص وثابت. المرأة قادرة على التعلم والإنتاج والإدارة والتأثير على حيزها وعلى مجتمعها، وليست مجرد رمز للأمة والمجتمع والدين. كلنا مسئولون عن مجتمعنا وعن حماية القيم، ولم تعلن أي ديانة أن أهم القيم هو الحجاب، الله تعالى فرض عقابا على من يغتاب الناس إذ قال تعالى " ويل لكل همزة لمزة" وفرض عقابا على من يتهم النساء زورا فقال "إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والأخره ولهم عذاب عظيم"، واعتبر بعض الظن بالناس، ولا سيما بالنساء، أثما والأثم يعاقب. لكننا نرى ان التشديد ليس على الاغتياي والهمز واللمز وانما على الحجاب. لن أسأل هنا لماذا الحجاب؟ فالاجتهادات كثيرة ومتعددة، ولن أناقشها، واتركها لغيري من العلمانيين والمتدينين الذين يحبون هذا السجال. ولكن سؤالى هو لماذا يعطى الحجاب أهمية أكثر من أمور أخرى، قيمة فوق كل القيم، لماذا إذ يعلن متعصبو الغرب عداهم للحجاب في معركتهم ضد مجامعاتنا، يصر بعضنا على أن الحجاب هو رمز وجودنا والوقاية منه هي وقاية من العذاب، ويصر بعضنا الآخر أنه رمز لتخلفنا.

* مركزة مشروع الاعلام – جمعية السوار

عن مكانة المرأة بالمنظار القومي؟

إيليا زعصط

لتنازلات من هذا النوع هي براغماتية أو تحقيق منفعة سياسية.

ولهذه الأسباب أيضاً فإنه من غير المفهوم أن تكون هنالك أي محاولة للتملق أو الإسترضاء أو حتى مجارة التيارات الرجعية كتلك التي تتبنى الخطاب الديني السياسي بمفهومه الأصولي في مجتمعاتنا حين يدور الحديث عن مسائل بمثل هذه الأهمية، أي تلك التي تمس بنية المجتمع وجوهر التوجه القومي الحدائى والتي من المفروغ منه أنها يجب أن تشكل خطوطاً حمراء لا تقل حدة عن تلك التي تتعلق بالتعاون مع العدو الصهيوني ضد شعبنا ومصالحته وحرية. يجب أن يكون واضحاً أن همّ التيار القومي الأساسى في الداخل، كما يجب أن يكون في سائر البلدان العربية، هو الإنسان العربي وأما المشاريع التي تحاول بعض التيارات الدينية السياسية، خاصة الأصولية منها، طرحها على الحيز العام، من منطلقات غيبية أو غير ذلك، بناء على قراءتها الإنتقائية للنص الديني المتنوع الأشكال والألوان، فإن هذه المشاريع لا يمكن قبولها او تبريرها عندما تتناقض مع هذه الرؤية الديمقراطية الإنسانية.

الأمر نفسه ينطبق على أي تيار يفترض أنه تقدمي أو ديمقراطي أو مجرد مؤمن بالمبادئ الأخلاقية الكونية كالمندصوص عليها في الإعلان العام لحقوق الإنسان، غير المنحاز لأي ثقافة أو مجتمع بالمعايير الأخلاقية التي يدعو لها، فلا يمكن له أن يتسامح أو أن يروج للإدعاء بضرورة إعطاء الأولوية في النضال للصراع مع الآخر، وهو الصهيوني و المحتل في هذه الحالة، على حساب سائر الأهداف الوطنية التي قد يتبناها كبناء الديمقراطية ومكافحة التخلف ومساواة المرأة الكاملة بالرجل من حيث الحقوق.

ويفترض أن يكون هذا هو برنامج التيارات القومية الديمقراطية في الداخل وفي العالم العربي ككل، فالهوية القومية التي تقاوم سائر الولاءات والهويات السياسية المتخلفة، كالعشائرية والقبلية والطائفية، والتي تسعى لتوحيد المجتمع وارتقاؤه وحشد طاقاته وقواه ضد الأخطار الخارجية والداخلية على حد سواء، والتي فقط على أساسها يمكن للدولة الديمقراطية أن تقوم، هي نفس الهوية الجامعة التي تقاوم سبل تفتيت بنية المجتمع الأساسية الأخرى كتلك التي تتبنى التمييز بين الجنسين، ناهيكم حين يشكل هذا التقسيم تجزئة المجتمع لنصفين.

من يسعى لتحرير الفلسطينيين والعرب من العدوان الخارجي، كالإحتلال الإسرائيلي في فلسطين أو الأمريكي في العراق، من منطلق المبادئ الأخلاقية العامة والمجردة بعدم جواز احتلال شعب لآخر أو اعتداء إنسان على آخر وعلى حيزه الخاص، والأولى مشتقة من الثانية، عليه أن يعي أيضاً أن الأمر ذاته ينطبق على جميع البشر، رجلاً كانوا أم نساءً. وأما التفاوت الموجود اليوم كواقع بين الجنسين من حيث إختلاف النسب بالمهارات والقدرات في مختلف المجالات، وهي ليست دائماً لصالح الرجل. فإن ذلك يعود للتباين في الظروف البيئية وسبل التربية وتقاليد المجتمع التي يتعرض لها الجنسان. وعلى كل الأحوال فهنالك ما يكفي من الأمثلة على النساء اللاتي برعن وتفوقن على مدى التاريخ في المجالات العلمية والأدبية وغيرها على العييد من الرجال للرد على الأصوات النشاز التي تشكك بقدرات المرأة، ومن يعتقد غير ذلك فليعيد قراءة التاريخ حول هذا الموضوع كما يجب.

* باحث في مجال البيوخيميا

بين النسوي والقومي في تعاملنا مع المؤسسات: بعض الملاحظات

سهوليا بهلس



**الإعتماد على المعيار القومي كمعيار وحيد للدفاع عن حقنا
بالمساواة التامة كنساء فلسطينيات قد يؤدي إلى إختزال ما يجب
أن يكون خطابا نسويا مركبا ومتعدد الأبعاد، إلى خطاب قومي
سرف يجعل من مكانة المرأة اليهودية سقفا لتطلعاتنا النسوية**



للهولة الأولى يبدو الطلب منطقياً وعادلاً، فعندما يدور الحديث عن إطار لحماية الفتيات في ضائقة، تصبح الدولة ملزمة بإقامة إطار مماثل للنساء الفلسطينيات. لكن التعمق في النظريات العلاجية التي شكلت المرجعية لإقامة هذا النوع من الأطر كان سيؤدي حتماً إلى إستنتاج معاكس لأن بعض هذه النظريات يعكس توجهات منافية لمفهوم النسوية وحقوق الإنسان.

في السنوات الأخيرة إرتفعت العديد من الأصوات الحقوقية والنسوية المعارضة لإرسال القاصرين إلى ملاجئ مغلقة دون ذنب إقترفوه بحجة حمايتهم. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥ أنهت لجنة روظيلفي المعنية من قبل وزارة القضاء لفحص ملاءمة قوانين الأحداث الإسرائيلية للمعاهدة الدولية لحقوق الطفل تقريراً مفصلاً حول مكانة القاصرين في المسار الجنائي. وشككت هذه اللجنة في أخلاقية وقانونية إحتجاز القاصرين في أطر تشبه السجون في صرامتها وسلب حريتهم وحرمانهم من حقهم بالتواصل مع مجتمعهم وعائلتهم بحجة حمايتهم.

وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن مؤسسات الرفاه الإجتماعي ومحاكم الأحداث تنتهج سياسة التمييز على أساس الجنس في استخدام صلاحياتها، لأن الغالبية العظمى للقاصرين الذين يفقدون حريتهم نتيجة لإحتجازهم في هذه الأطر، الشبيهة بالسجون، بحجة حمايتهم هن من الفتيات. وهذه السياسة التمييزية هي نتيجة حتمية لتبني مؤسسات الرفاه الإجتماعي نظريات وأبحاث قديمة وتقليدية وغير محايدة بالمفهوم النسوي، كونها تعيد إنتاج الأدوار النمطية للنساء وتغلفها بمبررات علاجية من خلال تبني نودج نمطي للفتاة "السوية".

لقد نجح الإلتماس الذي قدمته الجمعيات النسوية للمطالبة بفتح ملجأ مغلق للفتيات الفلسطينيات، وكانت النتيجة إذا إضفاء الشرعية لهذا الإطار في الوقت الذي تعالت به الأصوات المشككة بأخلاقية وقانونية سلب حرية القاصرات، دون ذنب إقترفنه، بحجة حمايتهم، بدلاً من السعي لإقامة نموذج بديل للأطر التأهيلية لا يمس بشكل جارف بحرية الفتيات وبقدرتهن على التواصل مع المجتمع. وفي النهاية يجب التأكيد على أن مناهضة التمييز القومي اللاحق بالنساء الفلسطينيات هو أمر مركزي للنهوض بقضية المرأة ودفعها قدماً، لكن التعامل مع المعيار القومي كمعيار وحيد أو رئيسي للدفاع عن حق المرأة الفلسطينية في المساواة قد يؤدي إلى نتائج عكسية لا تنسجم مع رؤية نسوية شمولية لوضع المرأة الفلسطينية. المطلوب إذا هو وضع المعيار أو التمييز القومي في سياق نسوي متعدد الأبعاد، بحيث يكون بمقدوره تقديم تصور شامل لقضية النهوض بالمرأة العربية وضمان حقوقها الإنسانية.

الدينية المختلفة، يكرسان دونية المرأة داخل المبنى العائلي.

ثانياً، هذا التوجه يفترض بأن كل ما تقدمه إسرائيل للنساء اليهوديات هو جيد وبالتالي يجب إلزامها بتوفيره للنساء الفلسطينيات أيضاً، ولكن في الحقيقة ليس كل ما تقدمه إسرائيل للنساء اليهوديات يخدم مصطلحتهم كنساء من وجهة نظر نسوية، وليس كل ما يلائم واقع المرأة اليهودية هو ملائم أيضاً لواقع المرأة العربية. هذه المقولة لا تتبع من مقولات تصنيفية متشعبة كالتصنيف "مجتمع شرقي" مقابل "مجتمع غربي"، لكنها صحيحة لأن الظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تحكم المجتمع الفلسطيني في الداخل مغايرة للظروف التي تحكم المجتمع اليهودي.

إن تبني الجمعيات النسوية في الداخل لخطاب مساواة يقتصر على البعد القومي هو أحد مميزات عملها في مجال توفير الخدمات الإجتماعية وأطر الحماية للنساء المضعفات وللفتيات في ضائقة. المقولة "كل ما توفره الدولة للنساء اليهوديات يجب أن توفره للنساء الفلسطينيات" كانت نقطة الإنطلاق لعمل هذه الجمعيات النسوية، إلا أن مهمتها في الداخل لا تقتصر على المطالبة بتزويد الخدمات الإجتماعية للنساء الفلسطينيات على قدم المساواة مع نظيراتهن اليهوديات، بل إن مهمتها تكمن بالأساس بطرح تساؤلات أكثر بديهية مثل: هل يتماشى هذا النوع من الأطر أو سبيل العلاج المتبع به مع الرؤية النسوية لهذه الجمعيات؟ وهل يلي هذا النوع من الأطر الإحتياجات الحقيقية للفتيات الفلسطينيات؟ فقط عندما تكون الإجابة على هذين السؤالين بنعم يتحتم على الجمعيات النسوية المطالبة بتوفيرها للنساء الفلسطينيات من خلال إبراز التمييز القومي.

ولتوضيح إشكالية التعامل مع المعيار القومي كمعيار وحيد للدفاع عن حق المرأة الفلسطينية في المساواة التامة في هذا السياق سأنتقل إلى الإلتماس الذي قدمته أربع جمعيات نسوية وحقوقية للمطالبة بفتح ملجأ مغلق للفتيات في ضائقة أسوة بالملجأ الذي يستقبل الفتيات اليهوديات. الملجأ المغلق هو إطار يحد بشكل جارف من حرية وحركة المقيمين فيه وهو يشبه في مبناه وقضائيه وبواباته الحديدية وفي صرامة نظامه الداخلي سجوناً عادياً. أقيم هذا النوع من الأطر لإيواء القاصرين الذين تمت إدانتهم بمخالفات جنائية بدلاً من إرسالهم إلى السجن لقضاء حكمهم. إلا أن المشروع أتاح إرسال القاصرين إلى هذا النوع من الأطر الصارمة قسرياً، من خلال مسار مدني، بهدف الحفاظ على سلامتهم الجسدية والنفسية. على سبيل المثال، يحق لمحاكمة الأحداث إبعاد قاصر عن عائلته والأمر بإرساله إلى ملجأ مغلق لحمايته من شخص قد يعرض حياته للخطر حتى لو لم يرتكب هذا القاصر أية شبهة جنائية.

القومي يجعل من نضال المرأة الفلسطينية للمساواة التامة أكثر تعقيداً وتركيباً، لكن هذا لا يبرر إختيار الحركة النسوية المخرج الأسهل، أي التعامل مع قضايا التمييز المؤسساتي ضد النساء الفلسطينيات من منظور قومي فقط دون طرح رؤية شمولية تربط بشكل منسجم وغير مفتعل بين المركب النسوي والمركب القومي وإلا ستقع في نفس المطب الذي لطالما حذرت منه الا وهو تغليب القومي على النسوي بدلاً من التعامل معهما بنديّة.

للدقة والأمانة يجب الإشارة إلى أن النسويات الفلسطينيات نجحن إلى حد كبير بربط الخطاب النسوي بالخطاب القومي فيما يتعلق بالحقوق المدنية التي حصلت لها النساء اليهوديات، فعلى سبيل المثال، عندما ألزمت محكمة العدل العليا سلاح الطيران الإسرائيلي بقبول نساء بين صفوفه، رفضت الحركات النسوية الفلسطينية الوطنية في الداخل إعتبار دمج النساء في مؤسسة عسكرية ذكورية، تاريخها ملطخ بدماء شعبنا، كنصر للحركة النسوية. لكنها لم تتوخى الحذر ذاته في التعامل مع الحقوق الإجتماعية للمرأة، بل تعاملت مع كل الخدمات الإجتماعية التي تقدم للمرأة اليهودية كنموذج يحتذى وسعت لتوفيره للنساء الفلسطينيات من خلال إستعمال "ورقة" التمييز القومي. وهذا التوجه يركز بالأساس على فرضيتين مغلوطين أو إشكاليتين:

أولاً، يفترض هذا التوجه بأن دولة إسرائيل هي دولة ليبرالية خاصة فيما يتعلق بحقوق النساء اليهوديات. لكن دولة إسرائيل هي غير ليبرالية أصلاً، وتكاد تكون الدولة الوحيدة التي تدعي الحداثة بالوقت الذي تفرض به على مواطنيها الإمتثال لقوانين أحوال شخصية دينية من خلال إقامة محاكم دينية، مخولة أيها بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية. حتى المحاكم المدنية المختصة بشؤون العائلة ملزمة هي أيضاً بتطبيق الأحكام الدينية على الأطراف المتنازعة. وعندما تفرض إسرائيل على مواطنيها الإحتكام إلى قوانين دينية، حتى على غير المتدينين منهم، وتفرض بشكل منهجي أن توفر البدائل العلمانية، فهي تنتهك بذلك أهم ركائز الديمقراطية الليبرالية الا وهي حرية العقيدة وفصل الدين عن الدولة. تعتبر النساء الأكثر تضرراً من قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها اليوم: أولاً، لا يمكن للنساء تولي منصب القضاء في المحاكم الدينية، مما يشكل إنتهاكاً صارخاً لحقهن في المساواة. ثانياً، تفرض جميع القيادات الدينية التقليدية بأن تشارك النساء في سلطاتها الدينية وتفصيها من عملية بلورة الخطاب الديني عامة وفي المحاكم الدينية خاصة، وهي تعادي النساء اللواتي تطالبن المشاركة الفعالة في تحديث الخطاب الديني. ثالثاً، لم تتم مراجعة القوانين الدينية المعمول بها اليوم لدى كل المحاكم الدينية وملاءمتها لروح العصر، وهذه القوانين لا تعكس بطبيعة الحال مبدأ المساواة بين الجنسين بل تعكس قراءة ومفهوماً ذكوريين للنصوص

تعمل الجمعيات والحركات النسوية الفلسطينية في الداخل على محاربة التمييز الجنسي والتمييز القومي ضد المرأة الفلسطينية. وبما أن التقاطع بين التمييز الجنسي والتمييز القومي يفاقم من معاناتنا كنساء فلسطينيات، يصبح عمل الجمعيات النسوية مركباً ومتشعباً ويتطلب منها خلق حالة من الإنسجام الدائم بين تطلعاتنا النسوية وبين تطلعاتنا القومية دون تغليب النسوية على القومية أو بالعكس.

وقد دأبت الجمعيات النسوية عند طرحها لقضايا جنديرية تتعلق بإنتهاك حقوق المرأة الداخلية - كالإغتصاب والعنف والتحرش الجنسي - على معالجة هذه القضايا من منظور نسوي واضح المعالم، محاولة ربطه بمشروع وطني حدائي يهدف إلى تحرير مجتمع بأسره، وأمنت بأن من يطالب بالمساواة القومية لا يمكنه تجاهل الحق ذاته عندما تطالب به النساء. لكن في محاولاتها للتصدي للتمييز المؤسساتي اللاحق بالمرأة الفلسطينية، إكتفت الجمعيات النسوية غالباً بتبني خطاب مساواة قومي، أي أن تحديدها للتمييز اللاحق بالنساء الفلسطينيات إرتكز بالأساس على التمييز القومي، فعلى سبيل المثال، عندما تطرح قضية إنخراط النساء الفلسطينيات في سوق العمل يقارن وضعهن: نسبة إنخراطهن في سوق العمل، مستوى أجورهن ونسبة تعليمهن مع نظيراتهن اليهوديات، ويصبح المعيار القومي هو المعيار الموضوعي الوحيد لإثبات التمييز اللاحق بهن عوضاً عن إستعمال معايير إضافية هي في صلب الخطاب النسوي كالمعدل العام لإنخراط الرجال في سوق العمل عرباً كانوا أو يهوداً.

الإستناد إلى المعيار القومي في مثل هذه الحالات قد يكون الوسيلة الأنجع والأسهل لإنجاز بعض المكاسب للنساء الفلسطينيات. لكن الإعتماد على المعيار القومي كمعيار وحيد للدفاع عن حقنا بالمساواة التامة كنساء فلسطينيات قد يؤدي إلى إختزال ما يجب أن يكون خطاباً نسوياً مركباً ومتعدد الأبعاد، إلى خطاب قومي سرف يجعل من مكانة المرأة اليهودية سقفا لتطلعاتنا النسوية. وفي المقابل، قامت بعض الجمعيات الحقوقية خلال معالجتها لمفاهيم تعنى بسياسات التمييز القومي ضد المجتمع الفلسطيني في الداخل بإبراز الجوانب الجنديرية لسياسات التمييز القومي المنتهجة من قبل الدولة، أي بمعنى إبراز إسقاطاتها الخاصة على جمهور النساء الفلسطينيات كوسيلة ضغط أخرى لإنجاز بعض المكاسب. إن هذا التعامل الإنتقائي مع التمييز "الخاص" اللاحق بنا كنساء فلسطينيات، والذي يستعمل من أجل خدمة مصالحنا أمام السلطة، وتجاهل هذا التمييز عندما يطرح في سياق مجتمعي داخلي وغير مرتبط بمصالحنا أمام السلطة، يستيء هو الآخر للخطاب النسوي الفلسطيني، لأنه يحوله من خطاب جوهري ذي قيمة بحد ذاته بعيداً عن أبعاده القومية إلى خطاب أدواتي وتجميلي في أحسن الأحوال.

صحيح أن التقاطع بين التمييز الجنسي والتمييز



**في الحقيقة ليس كل ما تقدمه إسرائيل للنساء اليهوديات
يخدم مصطلحتهم كنساء من وجهة نظر نسوية، وليس كل ما
يلائم واقع المرأة اليهودية هو ملائم أيضاً لواقع المرأة العربية**



أجرت المقابلة: عرين هواربي

مقابلة مع السيدة زهرية عزب - عضوة مجلس محلي كفر قرع سابقا:

«أريد مجتمعاً يتسع لكافة أفرادها ولاختلافهم»



والاكاديمي العربي، فأين ستصب النزعات القيادية ان لم تجد لها مكاناً في السلطات المحلية.

❖ لماذا برأيك تغيب النساء عن السلطات المحلية كعضوة وكرئيسة مجلس محلي؟

المراة لم تكن موجودة سابقاً، وهذا يخلق حاجزاً امام وجودها، المجتمع يتعامل مع الامر وكأنه الطبيعي ووجودها الاستثنائي، يجب خلق الارادة، الحاجة لوجود النساء موجودة. عندما مارست عملي لم اشعر تدمر من الرجال بل استيعاب وقبول وكان لوجودي صدى ولكن المهم اختراق الحاجز الاول.

❖ كيف ترى وجود النساء بالاحزاب السياسية؟

- الاحزاب العربية خيبت املنا، اخجلنا ان يتم انتخاب نساء عربيات لكنيست من قبل احزاب صهيونية دون الاحزاب الوطنية. احبي خطوة التجمع في تخصيص مقعد من كل ثلاثة في قائمة مرشحيه لامراة ولكني اعزي هذا النجاح لقوة للنساء داخل الحزب.

❖ وكيف ترى مشاركة النساء في الهم المحلي البلدي؟

- نلمس اليوم على مستوى كفر قرع تطورا ونوعا من المشاركة على مستوى المجلس النسائي والجمعيات التي توعي المجتمع لحقوق النساء والاحتياجاتهن، يلفتون نظر صانع القرار لهماهم كانت مغيبه واولويات جديدة والنساء برأيي في طريقهن نحو النجاح.

❖ ماذا فعلت من خلال منصبك لتسهيل وتذليل العقبات لنساء أخريات؟

- انا كسرت الحاجز وكان هذا هدفي، ممكن من الأفضل أن يسأل غيري عني، ولكني اردت ان اكون مثالا، بفضل تجربتي وصادهاها اليوم تتردد عدة مرات وفي عدة كتل مسألة ترشيح امراة، وفي عدة لقاءات كنت اؤكد ان هدفي هو ادخال نساء افضل مني. ولكن لم يفسح لهن المجال، الفرق بيني وبينهن كان ربما ان حصانتي النفسية كانت أكبر. قررت الا اصوت لأي مرشح لا توجد بقاءته نساء.

❖ أي صورة مجتمع تطمحين لها؟

- أريد مجتمعاً يتسع لكافة أفرادها ولاختلافهم، أريد أن يقبل مجتمعي التعدديات داخله، نحن مختلفون الواحد عن الآخر وعلى مجتمعنا تقبل ذلك. وهذا لا يتناقض مع تضامننا وتواصلنا الجماعي. انا عشت الاختلاف بسبب ظروف في الصحية ولم اختر الاختلاف، ولولا حصانتي النفسية ودعم اسرتي لكنت همشت جانبا.

❖ إن لم تكن جزءاً من الحل سوف تكون جزءاً من المشكلة

اولا ازاد ايماني بضرورة وجود المراة في السلطات المحلية، لن نبني مجتمعاً سليماً اذا استمرينا في تغيب النساء، كان صوتي في الجلسات مختلفاً في كل ما يتعلق باحتياجات المراة الخاصة وكذلك احتياجات اصحاب التحديات الجسدية بكوني منهم. فانا من مصابي مرض شلل الاطفال نتيجة تطعيم فاسد من قبل وزارة الصحة) لاحقاً اذا قررت عدم ترشيح نفسي، سيكون لي نشاط كبير في دعم وجود النساء في العمل المحلي.

❖ نسمع دائماً عن ازمة السلطات المحلية العربية: ديون وازمات مالية واقالة مجالس منتخبة واستبدالها بلجنة معينة. كعضوة مجلي محلي سابقة وكموظفة في دائرة التنظيم كيف تعلقين على هذا؟

- للموضوع وجهان: اولاً تخصيص الميزانيات من قبل وزارة الداخلية ملين بالتميز فالفرقات بالميزانيات بين السلطات المحلية العربية واليهودية شاسعة. ولكن ادارة الميزانيات التي تعطي لنا كمجالس محلية عربية، حتى لو كانت قليلة، فهي أيضاً سيئة. الفساد الاداري اساسه ادارة مهنية غير سليمة، عدم اختيار موظفين على اساس مهنية يسيء للوضع، وكذلك

❖ صحیح أنني عند دخولي المجلس سأهتم بمكانة المرأة وأضعها على رأس سلم الأولويات، ولكنني قطعاً لن أكون ممثلة عن النساء فحسب، بل سأكون لساناً وعقلاً وبيداً لكل من يعمل على تقدّم المصلحة العامة ويفضلها على مصلحة الفرد، أحارب الفساد داخل المؤسسات، أقاوم الاعوجاج وأدعم الاستقامة، أرفض المحاباة والتمييز، أشجع المساواة في التعامل والنزاهة، أقاوم المحسوبيات وأراعي الكفاءات.

(من برنامج زهيرة عزب الانتخابي)

❖ ما رأيك بتعامل وزارة الداخلية مع المجالس المحلية العربية؟ كاقالة المجلس مثلاً؟

- عدم اختيارنا لمجالس مهنية قد يجرنا إلى لجان معينة وتعيين اللجان عادة يكون حزبياً، فنشاس احضرت الموالين لها. واليوم يعين مقربون من وزير الداخلية. هذا برأيي يعيدنا إلى فترات الحكم العسكري.

❖ لماذا برأيك تقوم ملاحم طاحنة على رئاسة المجلس وحتى على عضويته؟

- يمكننا تناول السؤال من عدة زوايا، أولها واهمها ليس ثقافتنا ولكن النقص في الوظائف الهامة التي ممكن ان يخطر بها العرب، وشبهه انعدام لوجودنا في السلطة المركزية يكرس واقع الاحتراب على السلطة المحلية. المشكلة ليس فقط بنهميشنا من الوظائف العليا ولكن من التوظيف المتوسط أيضاً فتخصيص وظائف للاكاديمين العرب قليل جداً حوالي ٣٪ من الاكاديميين يدخلون وظائف حكومية، تبقى السلطة المحلية هي الساحة الوحيدة امام القيادي

قلت للمصوت "صوتك ضميرك"، فلا تستخف به. ❖ كيف كانت ردود الفعل في المحاولة الأولى؟

- ردود الفعل الداعمة أخذتها من الرجال أكثر، جزء اطلق على "العينة" وشجعوني كثيراً. النساء نظرت الي نظرة استغراب، لاحقاً وبعد انتخابي كانت النساء تتوجه لي لطلب مساعدة، ولكن عند التصويت كانت النساء تخاف. في مرحلة الترشيح كنت ألمس ردود فعل بها نوع من الانتظار، والترقب كيف ستكون هذه المرشحة، على مستوى الترشيح حتى كنت اشعر انني موجودة تحت المجهر. رغم معرفتي بمجال السلطات المحلية كنت متواضعة في هذه المعرفة

❖ لماذا قلت انك كنت تتواضعين في معرفتك؟

- ربما لانني تعاملت مع رجال كبار في السن. خلال المعركة الانتخابية الثانية، اثلثت قائمتي مع قائمة اخرى وكان من المفروض ان نذهب للقائمة الثانية لابرارم الاتفاق ولم ارد الذهاب خجلاً، لانني لوحدي، ولكن قائمتي اصرت على ذهابي، كان هنالك حوالي ستمائة رجل، وطفل ولم تكن امراة ولا حتى طفلة، وطلبوا مني ان اتحدث، وطلبوا تحدثت. عن المجلس المحلي كسلطة مهمة، اكبر سلطة بالوسط العربي والاختيار يجب ان يكون مهنيًا، لان القيادي في المجلس سياقنا هو قيادة سياسية، في تلك الفترة

❖ كان ذلك عام ١٩٩٨، ولكن كانت لي تجارب سابقة في من خلال مبادرة قمنا بها مجموعة من الشباب والشابات في البلد لتغيير طريقة الانتخابات لجعلها غير عائلية، ولكن فشلنا في ذلك. وفي المرة الثانية عام ١٩٩٤ نجحنا بتوصيل مرشح غير عائلي. بعد هذا أرى ان التجربة فشلت أيضاً لان المرشح نفسه، لم يقف امام التحديات العائلية ولم يوافق على الانسحاب لتمكين غيره من عائلة اخرى للمرة التالية.

❖ متى أول مرة دخلت عضوية المجلس المحلي؟

- كان ذلك عام ١٩٩٨، ولكن كانت لي تجارب سابقة في من خلال مبادرة قمنا بها مجموعة من الشباب والشابات في البلد لتغيير طريقة الانتخابات لجعلها غير عائلية، ولكن فشلنا في ذلك. وفي المرة الثانية عام ١٩٩٤ نجحنا بتوصيل مرشح غير عائلي. بعد هذا أرى ان التجربة فشلت أيضاً لان المرشح نفسه، لم يقف امام التحديات العائلية ولم يوافق على الانسحاب لتمكين غيره من عائلة اخرى للمرة التالية.

❖ يعني مع ذلك رجعت للقوائم العائلية؟

- هذا هو الواقع الموجود في كفر قرع، من خلال الواقع الموجود اردت ان اعمل، انا خلقت في هذا الواقع وواجبة له، وحتى لو قررت تغييره فبالعمل، عندما انتخبت كعضوة مجلس، رأيت نفس وعرفت نفسي للسكان كابنة كل كفر قرع وليس عائلتي فقط، وكل من تعامل معي لمس ذلك. ولم تكن لي اية اجندات شخصية او عائلية نهائياً، واتحدى من يدعي غير ذلك.

❖ هل تحدثنا عن تجربة الترشيح. وهل ترى ترشيح امراة يختلف عن ترشيح رجل؟

. اصعب ما كان على هو كوني وحيدة على الساحة. فقد شعرت بالعزلة، نجاحي في المرة الاولى جعل مجموعة رجال من عائلتي يتوجهون إلى لترشيح نفسي كمندوبة عنهم، رغم انهم دعموا في المرة الاولى مرشحاً رجلاً من العائلة. ومن اراد ان أمثلهم لم يكونوا من الطلائعيين او المحسوبيين على التقديميين والقوميين. بل كانوا من ذوي التوجه العائلي، ولكنهم آمنوا بقدراتي وارادوا المرشحة الأفضل. لاني اعرف الواقع القاسي في المجالس المحلية، جئت برسالة جديدة وهي المهنية والكفاءة وليس المختررة. وآمن بذلك رجال. وكنت أقول لهم على سبيل النكتة، يمكن ان تتجمعوا كعائلات للمشاركة في مراسيم الاجر والموت ولكن تعالوا ندخل المجالس المحلية كمهنيين وليس كعائلات..

❖ ماذا علمت تجربتك كعضوة مجلس محلي؟

الإعتداءات الجنسية

إعداد: ليليا جاره شي حسن / جمعية السوار

من ملفات خط الطوارئ لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في جمعية السوار

66

وصل إلى خط الطوارئ لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في عام ٢٠٠٧ حوالي خمسمائة توجه، معظمها على خلفية اعتداءات جنسية ولكن قسم منها في أعقاب تعرض نساء وفتيات لأنواع عنف مختلفة.

66

تتميز أزمة الإعتداء الجنسي بشكل عام بالشعور بالذنب كما وتطور الضحايا علاقة كره وقره نحو اجسادهم لأنه "هو السبب بالإعتداء عليهن"، يظهر ذلك حتى في الحالات التي تم فيها الإعتداء وهن في سن الطفولة.

"أنا نجسة"

بهذه الكلمات استهلت محادثتها منة* ابنة الـ ١٧ عاماً، وقد تم الإعتداء عليها وهي في التاسعة من عمرها من قبل ابن خالها.

تقول فدوى أيضا "أقوم بالإستحمام عدّة مرات باليوم، ولا أستطيع النوم إلا حين اجرح نفسي وارى الدم يسيل من هذا الجسم القذر" وقد كانت فدوى بالثامنة عشر من عمرها حين توجهت للسوار، وابنة السبع أعوام حين تعرضت للإعتداء من قبل عمها".

تلخيصا نشير إلى ان الإعتداء الجنسي داخل العائلة هو صدمة للفرد ضحية الإعتداء الجنسي، لكنه يحدث في سياق عائلي، ثقافي، اجتماعي سياسي. هو ليس قضية معندي ومعندي عليها فقط، انما هو قضية مجتمع، وعليه فهو لا يعكس حالة مرضية للمعتدي او للعائلة، بل يعكس حالة من الخلل في المبنى الاجتماعي. فالضحية ليست مسؤولة عن المبنى الهرمي القائم وعلاقات القوة وعدم المساواة القائمة وبالتالي استغلال القوة والسلطة والنفوذ المترتبة عن هذا التفاوت.

تقع مسؤولية التصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها على المجتمع بأسره رجالا ونساء وبمؤسساته المختلفة. يجب تسليط الضوء على جذور هذه الظاهرة/المأساة/ الجريمة.... وطرح الخطة والخطوات التي على المجتمع اتخاذها لمحاربتها والقضاء عليها. لا يكفي الإستهجان والتنظير الأخلاقي الذي لا يتعامل مع المشكلة. كما وليس بإستطاعتنا الوقوف جانبا والتكتم أو اعتبار ذلك امرا هامشيا.

الأسرة التي ننشدها هي الأسرة التي تعطي المحبة والامن والدفء لابنائها وبناتها، والمجتمع العادل هو المجتمع الذي يقدم الحماية، أو يصبو على الأقل لحماية الشرائح المستضعفة وإذا لم يفعل ذلك فهو يستبيح دمهم.

* جميع الاسماء المذكورة هي اسماء مستعارة.

العاشرة من عمرها حين وقع الإعتداء عليها. ضحايا هذا النوع من الإعتداءات يعشن درجات عالية جداً من الشعور بالعجز والتهديد الوجودي. كما ينقلب عالمهن رأساً على عقب، بحيث يطلب منهن هنا تلبية رغبات الكبار بدل ان يقوم الكبار بتلبية رغباتهم.

تعيش ضحية الإعتداء الجنسي داخل العائلة عدّة مستويات من الخيانة: خيانة القريب الذي يعتدي عليها جنسيا، خيانة بقية أفراد العائلة الذين يتواطئون في كثير من الأحيان بالتكتم والحفاظ على الأمر سرا، أو بعدم تصديق الضحية. وهنا تعبر الضحايا عادة عن غضب شديد تجاه الأم بشكل خاص، التي لم تقم بحماية ابنتها، احيانا يزيد الغضب على الأم من الغضب على المعتدي الذي ارتكب الجريمة، وهو امر يجدر التعمق فيه وتحليله، ولسنا بصدد ذلك هنا. تقول مثلا احدي المتوجهات للسوار:

"هي ليست امي، ولو كانت امي لشعرت وعلمت بما يجري"

هذه الإعتداءات تؤدي عادة إلى أزمة ثقة كبيرة جدا بالأخرين تعيشها المعتدي عليها، وكذلك إلى انطواء ووحدة خاصة عند حدوث الاعتداء في جيل مبكرة.

نستطيع القول من خلال تجربتنا على مدار اعوام، ان النساء اللاتي عشن اعتداء جنسيا داخل العائلة يعشن حالة متطرفة من عدم الثقة بكل ما هو محيط بهن، ويرين ان العلاقات الإنسانية تركز على الإستغلال وتخلو من الحماية. هذا ما يحدث حين يتحول البيت إلى مكان مرعب فيه يترصد الخطر والإرهاب.

التكتم والسرية هما ايضا مكن للربح والإرهاب، بحيث يطلب من الطفلة ان تحافظ على السر لكي لا تتسبب بخراب العائلة. هذا يعني ان تكون الطفلة في حالة تاهب متواصلة وان تحمل على ظهرها مسؤولية سلامة العائلة وعدم تفككها. بدل أن يكون هذه من مسؤولية الكبار.

الطفلة حلوة* مثلا، ابنة الـ ١٨ سنة تعرضت لاغتصاب من الاب، وثم من زوج اختها وما زالت في البيت حرصا منها على بقاء العائلة، وتتساءل نحن نيابة عنها، اليس من الاجدر بالاب وزوج الاخت المحافظة على روابط الأسرة وعدم الإعتداء.

نشهد في الآونة الأخيرة تعامل متزايدا لوسائل الإعلام للكشف عن هذه الظاهرة، لكنه تعامل انتهازي في كثير من الأحيان يبحث عن "الخبر الساخن" بدل ان يطرح الأزمة ويبرز طرق التعامل معها. ونشهد في مجتمعنا توجيها للتعامل مع هذه الظاهرة: الاول يحاول الإعتراف بها والكشف عنها، والثاني يحاول تجاهلها وانكارها. هنالك من يقف امام هذه الحقائق المرعبة ويوهم نفسه بان هذا لا يحدث على أرض الواقع "انه امر رهيب، لا صدق". نتعامل مع الضحية وكأنها ليست من بيننا. في هذا التعامل رفض للمواجهة والعلاج، وكأن القضية هي مشكلة المعتدي عليهن والحركات النسوية فقط.

نحن بالسوار، إلى جانب مساندة الضحية وتقديم يد العون لها في مواجهة الأزمة، نحاول طرح المشكلة للجمهور لنواجه تجاهلها ولنساهم في الحد منها، نحاول ان نلقى الضوء، ونوفر المعلومات ونكشف عن وسائل التكتم. حيث لا يكفي الإستنكار والاستهجان لمحاربة الظاهرة ومعالجة هذه الأزمة وابعادها النفسية والاجتماعية على الفرد والمجتمع. فنحن لا نرى الإعتداء الجنسي داخل العائلة أزمة تعيشها الضحية الفرد فقط وانما، بل هو ظاهرة تعاني منها اسر ومجتمعات تعكس سياق المجتمع والثقافة. ومحاربتها هي مسؤوليتنا جميعا.

تحليل الظاهرة:

الإعتداء الجنسي داخل العائلة هو انعكاس لخلل داخل العائلة والمجتمع، يركز على السرية وعلى تجاوز الحدود الممنوعة، تبادل الأدوار واستغلال هدام لعلاقات القوة والسلطة. هو سلوك ذو طابع جنسي على أحد أفراد العائلة من قبل قريب أكبر منهم سنا. يجري هذا الإعتداء بواسطة استغلال خطير لعلاقات النفوذ والقوة للأطفال المتعلقين نفسياً ومادياً بمن هم أكبر منهم سنا، ولا يملكون البلوغ من الناحية النفسية، الاجتماعية والجنسية لسد رغبة البالغ.

تحدث هذه الإعتداءات بأشكال مختلفة، وبمراحل جيل مختلفة: منذ الطفولة المبكرة وحتى احيال بالغة. وهي تتفاوت بين مرة واحدة وحتى اعتداءات متكررة على مدار سنوات.

تجربة الإعتداء الجنسي داخل العائلة هو صدمة تؤثر على الضحية وتركيبها النفسية لمدى الحياة. تربط هذه الصدمة بتهديد كبير على الحياة وعلى السلامة الجسدية، كما وتضع الفرد امام حالة متطرفة من الإحساس بالعجز والربح.

في كثير من الأحيان يحدث الإعتداء الجنسي داخل العائلة دون استعمال للقوة وبفضل علاقات السلطة القائمة التي يستغلها المعتدي ليرتكب جريمته "ابي قال لي انه يحبني، فأنا ابنته المفضلة" هذا ما قالته احدي المتوجهات للسوار، ابنة الـ ٢٣ عاماً، وقد كانت في

يحاول هذا التقرير التعرض لعمل خط الطوارئ لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في جمعية السوار: تعريفنا للاعتداءات الجنسية، تعاملنا مع الحالات التي تصلنا، وتحليلنا لبعض تلك الحالات. سنتطرق إلى عملنا منذ بداية هذا العام. يتعرض التقرير بشكل خاص إلى الاعتداءات الجنسية داخل العائلة. وذلك لاهمية التعامل مع الموضوع، خاصة كون الاعتداءات الجنسية داخل العائلة تؤثر سلبا على نفسية المعتدي عليه، أضعاف ما يؤثر اعتداء جنسي من غريب.

تعريف الاعتداء الجنسي:

هو فعل أو قول أو إشارة ذات معنى أو غرض جنسي. ويتميز بكونه مفروضا من طرف المعتدي ومفروضا من طرف المعتدى عليها. هذا التصرف ليس له علاقة بالتغرل ومشاعر العلاقات العاطفية المتبادلة. بل ناتج عن إعتباره جسد المرأة الآخر مستباحا يمكن التمتع به من خلال استعمال القوة، النفوذ، السلطة الخ....

اذن هو ظاهرة عنف، وقد تأخذ شكل اللفظ أو النظرة أو فرض العلاقة الجنسية. فيه إذلال وإهانة وتحقير وإجتياز لحدود الجسد الواضحة ولحرمته.

خط الطوارئ: تدير جمعية السوار خط طوارئ يعمل على مدار ٢٤ ساعة لتقديم يد العون والمساندة لضحايا الاعتداءات الجنسية. وصل خط الطوارئ خلال العام ٢٠٠٧ ما يقارب خمسمائة توجه، من نساء ضحايا عنف بأشكاله المختلفة، وضحايا إعتداءات جنسية بشكل خاص. تميزت هذه التوجهات، كما في أعوام سابقة أيضا، بنسبة عالية من الإعتداءات الجنسية داخل العائلة. نستطيع القول اننا بصدد ظاهرة منتشرة نجدها في جميع شرائح المجتمع وفي الكثير من العائلات. سبعون بالمئة من التوجهات التي وصلت خط الطوارئ كانت في أعقاب إعتداءات داخل العائلة، اي ان المعتدي كان قريبا للضحية بدرجات قرىبى مختلفة (أب، أخ، زوج، خطيب، ابن عم، ابن خال، جد...).

الاعتداءات الجنسية داخل العائلة:

"سامحيني كنت سكران مش رح اعملها كمان مرة" هذا ما قاله ابو هدية لهدية* بعد ان اغتصبها. وكانت حين ذلك في الخامسة عشر من عمرها. بقية* قالت " تزوجت سرا من صاحب والدي ابن الست وخمسين عاما، انتقاما من ابي الذي اغتصبني"

ليس بالإمكان التكتم عن هذه الجرائم بعد اليوم. فقد بات واضحا أن ظاهرة الإعتداءات الجنسية داخل العائلة منتشرة أكثر من قدرة المجتمع على الإعتراف بها. هو ليس امرا هامشيا، كذلك هو ليس امرا عائليا، بل قضية المجتمع بأسره كونه يعكس واقعا اجتماعيا فيه استضعاف للنساء وللأطفال ويعكس أزمة اخلاقية.

مركز إعلام



١٠. تطوير ورشات استهلاك نقدي للإعلام لطلاب المدارس العربية. ١١. تنظيم أيام دراسية حول قضايا إعلامية.

أهم إنجازات الجمعية

١. إنجاز ميثاق عمل وأخلاقيات الإعلام العربي. ٢. تطوير منتدى الصحفيين العرب. ٣. إرسال أكثر من ٢٠ صحفي لتدريبات خارجية في الجزيرة، "القدس العربي"، "الحياة"، "الشرق الأوسط"، وإلى معاهد صحفية في ألمانيا وبريطانيا. ٤. إجراء أبحاث إعلامية هي الأولى من نوعها حول "أنماط الاستهلاك الإعلامي" للمجتمع الفلسطيني، "تغطية الإعلام العربي للقيادات السياسية العربية"، "تغطية الإعلام العربي للنساء"، وإثارة نقاش إعلامي واسع حول نتائج تلك الأبحاث. ٥. إصدارات: تقرير الخروقات للصحفيين العرب، مرشد لحقوق الصحفيين العرب، مرشد لتعامل الصحفيين مع تحقيقات الشبايك (المخابرات الإسرائيلية)، مرشد للعاملين في الإعلام، دليل للصحفي: مرشد للخبراء العرب. ٦. توفير تدريب إعلامي لحوالي ٤٠٠ مشارك، منهم ٧٦ صحفي وخبري أقسام الإعلام، ٦٠ مشارك من الجمعيات الأهلية، و ٢٧٠ طالب ثانوي. ٧. تنظيم ١٦ جولة للصحفيين بمشاركة، بمشاركة حوالي ٢٤٠ صحفي عربي وأجنبي. ٨. إصدار ٩ مواد إعلامية منها: يوم الأرض، النكبة، تغطية الإعلام الإسرائيلي لعنف الشرطة تجاه المجتمع العربي، تغطية الإعلام الإسرائيلي للوضع الاقتصادي للمجتمع العربي. ٩. إنتاج فيلم وثائقي حول محاصرة الوجود العربي في النقب، وحول وضع السوق القديم في الناصرة. ١٠. تقديم مذكرة دولية ل ٨ مؤسسات دولية حول تغطية الإعلام الإسرائيلي للعدوان على لبنان، وانتهاكات الإعلام الإسرائيلي للمواثيق الأخلاقية. ١١. معالجات قانونية ونشر عرائض احتجاجية فيما يتعلق بالتحقيقات ضد الصحفيين العرب.

أهداف الجمعية

١. فضح سياسات الإعلام الإسرائيلية العدائية تجاه العرب. ٢. مواجهة سياسات الإعلام الإسرائيلية المعادية والدعائية للعرب. ٣. دعم وتطوير الإعلام العربي المحلي في الداخل. ٤. الدفاع عن حقوق الصحفيين العرب والمؤسسات الصحفية العربية أمام الانتهاكات الإسرائيلية. ٥. دعم التواصل الإعلامي الفلسطيني - الفلسطيني الفلسطيني العربي. ٦. تأطير وتنظيم الصحفيين العرب في الداخل. ٧. تطوير الأداء الإعلامي للمؤسسات الإعلامية العربية مهنيًا وبتجاه التزام مجتمعي بالتحديات السياسية الثقافية التي تواجه المجتمع العربي في الداخل. ٨. تأهيل وتدريب صحفيين وكفاءات صحفية شابة في مجال الإعلام المكتوب والمرئي.

مجالات عمل الجمعية

١. تنظيم تدريب إعلامي للصحفيين العرب، خريجي الإعلام، فاعلين في الحيز العام الذين يتعاملون مع وسائل الإعلام. ٢. إرسال الصحفيين وخريجي الإعلام العرب إلى ورشات تدريبية في معاهد تدريب عربية خارج البلاد. ٣. تأطير وتنظيم الصحفيين العرب ضمن "منتدى الصحفيين العرب". ٤. تطوير "ميثاق أخلاقيات عمل إعلامي" للصحفيين العرب في البلاد. ٥. إجراء رصد إعلامي للإعلام العربي والعبري بهدف رصد صورة العرب في الإعلام الإسرائيلي، ورصد مهنية الإعلام العربي والتزامه بقضايا مجتمعه. ٦. إجراء أبحاث حول قضايا وسياسات إعلامية تهم العرب في البلاد. ٧. تطوير إصدارات مختلفة تتناول حقوق الصحفيين العرب. ٨. تطوير حوار بين الإعلام وبين قطاعات مجتمعية. ٩. تطوير جولات وندوات وورشات عمل للصحفيين العرب.

السوار



الحركة النسوية العربية لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية

السوار" هي حركة نسوية عربية تناضل ضد كافة أشكال القمع، وتجلياته على المستوى الاجتماعي، الإقتصادي والقومي. فتحرير المجتمع، وبالذات الفئات المهمشة والمستضعفة فيه، يستوجب محاربة كافة أشكال الإستغلال هذه، مجتمعة وكلا على حدة. تؤمن السوار بأن "النسوية" هي حركة سياسية - اجتماعية ثورية، تسعى لتغيير علاقات القوة والهيمنة السائدة في المجتمع. فالتحليل النسوي يحاول تعرية أشكال الإستغلال، وفهم التقاطعات المركبة بين هذه الأشكال في جميع النواحي المجتمعية وعلى كافة الأصعدة.

تعمل السوار من خلال عدة مشاريع اهمها:

خط الطوارئ: تشغل السوار خط طوارئ على مدى أربع وعشرين ساعة يوميا، لاستقبال توجهات من نساء تعرضن لاعتداءات جنسية، وذلك لمنهن الدعم والأجواء الملائمة للحديث عن أزمتهن، ومحاولة مساعدتهن لاستنهاض طاقتهن لمواجهة هذه الأزمة. وقد تشمل المساعدة أيضا مرافقة المتوجهة إلى مؤسسات مختلفة إذا اقتضى الأمر. ومن أجل ذلك نسعى إلى تأهيل متطوعاتنا ورفع مستوى مهنيتهن بشكل دائم.

مشروع العمل داخل المدارس

تهدف ورشات العمل داخل المدارس حول موضوع المساواة بين الجنسين وكذلك توعية الطلبة لحجم ظاهرة الاعتداءات الجنسية، أسبابها، إخطارها وكيفية القضاء عليها. وكذلك إلى إعطاء الشرعية للطلاب والطالبات للتحديث عن الموضوع نظرا للكبت داخل مجتمعنا. وكذلك تشجيع من تعرض أو تعرضت لاعتداء التوجه لطلب المساعدة

مشروع العمل مع المهنيين والجمهور العام

يهدف المشروع إلى رفع الوعي وتصحيح أفكار ومواقف الجمهور العام وكذلك المهنيين، بمن فيهم العاملات والعمال الاجتماعيين والممرضات والممرضين والمستشارات والمستشارين التربويين والمعلمات والمعلمين ورجال الشرطة، وذلك فيما يتعلق بعلاقات النوع الاجتماعي والأفكار النمطية السائدة في المجتمع بالنسبة لقدرات كل من الرجال والنساء، بالإضافة إلى مسائل الكشف عن ظاهرة الاعتداء الجنسي وكيفية التعامل مع ضحايا الاعتداءات الجنسية.

مشروع الاعلام

تعمل السوار على النشر للثقافة في مواضيع نسوية عامة وفيما يتعلق بقضايا الاعتداءات الجنسية بشكل خاص. تحاول أيضا الوصول إلى وسائل إعلام مختلفة للتوعية في موضوع الاعتداءات الجنسية والقضايا النسوية. تصدر السوار ومنذ اقامتها نشرة فصلية تسمى "السوار" صدر منها مع بداية هذا العام العدد الخامس والثلاثون.

جمعية حقوق المواطن في اسرائيل



تأسست جمعية حقوق المواطن عام ١٩٧٢ كهيئة غير حزبية ومستقلة. هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل، في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وفي أي مكان تمارس السلطات الإسرائيلية فيه حقوق الإنسان. أصبحت الجمعية الرائدة من بين جمعيات حقوق الإنسان في إسرائيل وفي طليعتها، وهي الوحيدة التي تعنى بكل أنواع حقوق الإنسان: ابتداءً من الحق في الحياة وانتهاءً بحرية المعلومات، من الحق في التعلم وحتى حرية التعبير. تعمل جمعية حقوق المواطن على حماية حقوق الأفراد والقطاعات السكانية المختلفة - النساء والرجال، المتدينون والعلمانيون، اليهود والعرب، أصحاب الآراء السياسية من اليمين ومن اليسار، العاطلون عن العمل، العمال الأجانب وغيرهم.

تقديم المساعدة للإنسان وتغيير السياسة

تعمل الجمعية في عدة مستويات، لتأمين حماية حقوق الإنسان في إسرائيل. بداية من تنمية الوعي لدى الفرد حول حقوقه وسبل حمايتها وانتهاءً بالعمل مقابل صانعي القرار وواضعي السياسة، بهدف تغيير السياسات التي من شأنها المس بحقوق الفرد أو أية مجموعة كانت. في المستوى القانوني تعالج الجمعية قضايا مبدئية تعنى بحقوق الإنسان واحترامها أمام الهيئات المختلفة وبالخاص المحكمة العليا، بهدف إنجاز سوابق قضائية قد تحسن أكبر عدد من المواطنين، كذلك تبادر الجمعية لاقتراحات قوانين جديدة هدفها تطوير وحماية حقوق الإنسان. على المستوى الجماهيري تنشر الجمعية تقارير حول وضع حقوق الإنسان وتقوم بتقديمها إلى الجهات المسؤولة وللجمهور الواسع ونشرها في وسائل الاعلام، وتقوم باصدار نشرات معلوماتية وتدير موقع انترنت. على الصعيد التربوي تقوم الجمعية باعداد استكمالات وورشات عمل في مجال حقوق الإنسان لمربين في جهاز التعليم العربي والعبري، ولأصحاب الصلاحيات كالشرطة والسجنائين والحراس وللعلمانيين الاجتماعيين وغيرهم كمحاولة لتعزيز قيم

حقوق الإنسان واحترامها من قبلهم. الى جانب هذه النشاطات توفر جمعية حقوق المواطن خطط مباشر لتوجهات الجمهور، يقوم باستقبال شكاوي الجمهور العربي بخصوص انتهاكات حقوق الانسان الحاصلة في مجالات مختلفة، وتقديم المساعدة للمتوجهين الذين إنتهكت الأساسية في المجالات التالية: * الحق في الحياة والسلامة الجسدية * الحق في المساواة للأفراد وللجموعات القومية والثقافية المختلفة * حقوق المرأة * الحق في الإجراءات العادلة * الحق في السكن والحق في التوزيع العادل لموارد الأرض بما في ذلك قضايا التخطيط والبناء * الحق في الصحة وبضمنة المساواة في تلقي الخدمات الصحية * الحقوق الاجتماعية والحق في الضمان الاجتماعي * حق التعلم * حرية التعبير * حرية العبادة وحرية الضمير * الحق في الحياة العائلية وبضمنه لم شمل العائلات الفلسطينية ومعالجة مشاكلها مع وزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني للحصول على مستحقاتها * حقوق الخصوصية * حقوق السجناء * حقوق العمال * قضايا عنف الشرطة وصلاحيات التفويض والتوقيف * يتلقى القسم توجهات الجمهور عبر الهاتف بين الساعات ١٠:٠٠ - ١٣:٠٠ كل يوم، أو بواسطة الفاكس أو البريد أو البريد الإلكتروني عبر موقع جمعية حقوق المواطن في اسرائيل على شبكة الانترنت. للاتصال : المركز القطري - القدس هاتف ٠٢-٦٥٢١٢١٨ فاكس ٠٢-٦٥٢١٢١٩ الفرع في حيفا - هاتف ٠٤-٨٥٢٦٣٣١ فاكس ٠٤-٨٥٢٦٣٣١ الفرع في تل ابيب هاتف ٠٣-٥٦٠٨١٨٥ فاكس ٠٣-٥٦٠٨١٦٥

جمعية "نساء وآفاق"

مطلوب مديرة عامة بوظيفة جزئية (٧٥٪)، للعمل في مقر الجمعية في كفر- قرع.

المواصفات المطلوبة:

- ❖ لقب أكاديمي في مجال ملائم
- ❖ إلمام بالفكر النسوي والقضايا النسوية
- ❖ معرفة بقضايا النسوية والدين، واستعداد للاطلاع على هذا المجال
- ❖ إيمان أو موافقة على فكر الجمعية وآفاق التغيير الاجتماعي من خلاله
- ❖ خبرة بالعمل الاهلي
- ❖ خبرة مع تجربة مثبتة بالإدارة: إدارة طاقم ومشاريع.
- ❖ اتقان العربية والانجليزية والعبرية قراءة، كتابة وتعبيرا
- ❖ قدرة على تمثيل الجمعية في اطر ومنابر مختلفة
- ❖ معرفة باستعمال الحاسوب

الوصف الوظيفي:

١. تطوير وإدارة مشاريع.
٢. تسويق رسالة وأهداف الجمعية.
٣. تمثيل الجمعية أمام جماهير مختلفة، بما في ذلك الصناديق الداعمة ووسائل الإعلام.
٤. إدارة طاقم العمل
٥. تعيين وتقييم موظفات ومركزات.
٦. تجنيد متطوعات وعضوات جدد.
٧. متابعة تجنيد الأموال.

على الراغبات تقديم سيرتهن الذاتية للجمعية على العناوين التالية:

فاكس: 046761826 - 046352638

بريد الكتروني: saidahbm@usa.net للاستفسار: 0528076446 - 0502838125

لأنك لست المذنب

خط الطوارئ
04-8533044

السَّوَارِ
ASSIWAR

الحركة العربية النسوية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية

مشروع المواثيق

نشرة لمرة واحدة

بمناسبة الثامن من آذار ،
يوم المرأة العالمي

تصدر عن: مركز إعلام، جمعية السوار ،
جمعية حقوق المواطن
هيئة التحرير: عرين هوارى، سونيا
بولس، حنين زعبي
تصميم: غادة أسعد



محاولة الموازنة بين القاتل والضحية في ظل القانون الإنساني الدولي

أييف صباغ

(جمعية حقوق المواطن)

ينحاز القانون الإنساني الدولي للإنسان والإنسانية وهو يعكس توجهها قيمياً يهدف إلى الدفاع عن قدسية حياة الإنسان في ظل الحروب الدامية. كما يعكس إجماعاً دولياً وأخلاقياً من الدرجة الأولى يحتم وجوب حماية المدنيين العزل من ويلات الحروب، هذه هي روح القانون الإنساني الدولي.

لتحقيق هدفه المنشود بحماية المدنيين، أي غير الحاملين للسلاح والمشاركين في عمليات الاقتتال فعلياً، والذين يجدون انفسهم في موقع الحرب دون ان يكونوا مسؤولين عنها، يركز القانون الدولي على مبدئين جوهريين: الأول مبدأ التمييز والثاني مبدأ النسبية.

إن مبدأ التمييز يمنع بشكل قاطع الإستهداف المباشر أو المقصود للمدنيين وهو يفرض على العسكريين التمييز بين المدنيين، أي غير المشاركين في القتال بشكل مباشر، والأهداف المدنية كالبيوت والمدارس والمستشفيات من جهة، وبين المقاتلين الفاعلين، حاملي السلاح، والأهداف العسكرية من جهة أخرى. بموجب هذا المبدأ يحق للأطراف المتنازعة توجيه ضرباتها العسكرية ضد المقاتلين وضد أهداف عسكرية فقط. ويعتبر الإستهداف المباشر أو المقصود للمدنيين، بما في ذلك أولئك العسكريين الجرحى الذين لم يعد بإمكانهم المشاركة الفعلية في القتال، جريمة حرب يعاقب عليها القانون. فعلى سبيل المثال لا يجوز استهداف سيارة اسعاف تنقل عسكريين جرحى كما لا يجوز استهداف سيارة مدنية تنقل جنوداً سابقين إلى عملهم المدني.

ويحد مبدأ النسبية من قدرة العسكريين على توجيه ضرباتهم ضد أهداف عسكرية أيضاً، وذلك عندما تكون نيتها المتوقعة تكبيد المدنيين والأهداف المدنية خسائر تفوق المكاسب العسكرية الصرفة المتوخاة منها. على سبيل المثال، لا يجوز إستهداف سيارة تقل خمسة عسكريين عندما تكون النتيجة لهذا الإستهداف مقتل أو إصابة العشرات من المدنيين الأبرياء المارين بجانبها ولا يجوز إطلاق صاروخ باستطاعته أن يدمر بيتاً كاملاً على من فيه بحجة استهداف مقاتل اختبأ في البيت المذكور. ليس هذا فحسب، بل أجمع المجتمع الدولي على ضرورة ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم أينما وجدوا بغض النظر عن هوية الضحية والمكان والزمان.

من المؤسف ان المعطيات الدولية تشير بوضوح إلى تصاعد مرعب في نسبة المدنيين بين ضحايا الحروب في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى مروراً بالحرب العالمية الثانية والحروب الدائرة اليوم، لدرجة أن أكثر من ٩٠٪ من ضحايا الحروب في أيامنا هم من المدنيين الذي يتوجب على المجتمعات حمايتهم بموجب

القانون الإنساني الدولي.

المعطيات التي نشرها مركز "بتسلم" الإسرائيلي تفند إدعاء جيش الإحتلال الإسرائيلي القائلة بأن ما يقارب ٩٠٪ من ضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة هم من المقاتلين. بموجب معطيات المركز منذ أن بدأ العدوان الأخير على غزة قتل أكثر من ١٠٧ فلسطينيين، من بينهم ما لا يقل عن ٥٤ مدنياً ومنهم ٢٥ طفلاً. أما عدد المصابين فيفوق الـ ٤٠٠٠ من بينهم ٧٧ في حالة حرجة وهم في ازدياد مستمر. إن الإدعاء الإسرائيلي بقيام مسلحين فلسطينيين بإطلاق النار من منازلهم لا يعطي الحق لإسرائيل بهدم هذه المنازل على من فيها من نساء واطفال.

لسنا بحاجة إلى خبراء في القانون الدولي لنستنتج بأن إسرائيل ضربت بعرض الحائط كل الأعراف والمواثيق الدولية والقيم الإنسانية وأنها إنتهكت بشكل صارخ مبدأي التمييز و النسبية الذين يشكلان اساساً للقانون الإنساني الدولي.

إن التعريف الإسرائيلي لمن هو هدف شرعي في الطرف الآخر لا يتقصر فقط حامل السلاح المشارك فعلياً في القتال، بل من يزوده به ومن ينتجه ومن يؤيد ويدعم هذا المقاتل معنوياً ومادياً في المأوى والملبس والمأكل والمشرب، وكل هؤلاء، في نظر إسرائيل، أهداف شرعية. إن مثل هذا التعريف يحتم على إسرائيل قبوله لنفسها ومن هم من طرفها، وبالتالي يصبح الجندي الإسرائيلي بغض النظر إن كان يحمل سلاحاً أم لا، وإن كان مشاركاً فعلياً في المعركة أم لا، والمنتج للسلاح والمتاجر به والمنتج للألبسة العسكرية والمتاجر بها والداعم للجيش مادياً ومعنوياً و...و...و... وأخرون أهدافاً شرعية في نظر الطرف الآخر، وهذا يتناقض كلياً مع نص وروح القانون الإنساني الدولي.

إن تآتأة ما يسمى بالمجتمع الدولي، المتمثل بالأمم المتحدة، حيال إستهداف إسرائيل للمدنيين العزل في غزة، ومساواتها بين الدمار الشامل والقتل المريع التي خلفته إسرائيل في غزة وما تخلفه في كل مكان وطاقته أقدام جنودها، وبين المس بسكان سديروت أو عسقلان نتيجة إطلاق صواريخ القسام، وهي ضعيفة التأثير بالمقياس النسبي، هو مناف لجوهر ولروح القانون الدولي الإنساني، لأن هذه الموازنة ذات الدوافع السياسية وغير الأخلاقية تشوه الحدود بين المعتدي والضحية، بين القاتل والمقتول، بين المعتصب والمغتصبة، وتوفر غطاءً من "الشرعية" للولايات التي جلبتها إسرائيل للشعب الفلسطيني المحاصر في غيتو غزة. نحن بالطبع نرفض الإستهداف المباشر والمقصود للمدنيين أينما كانوا ومهما كانت هويتهم أو إنتماؤهم، حتى في سياق النضال المشروع للتحريرو الوطني والذي ضمنه القوانين والمواثيق الدولية واعطت للشعب الواقع تحت الإحتلال الحق في مقاومة هذا الإحتلال بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح، محكوماً

لكن المفاجيء هو أن تنحاز
منظمات حقوقية دولية ومحلية
للطرف المجرم من خلال تقسيم
المسؤولية بينه وبين ضحيته،
بحجة الموقف "المتوازن"، أو
تحميل المسؤولية للضحية
واعتباره المسبب لقيام القاتل
بجريمته وذلك لإعتبارات لا صلة
لها بالجوهر القيمي للقانون
الإنساني الدولي، بل تماشياً مع
ميزان القوة السائد، أو مع رغبة
الداعمين مادياً لهذه المنظمات،
فهل يستوي القاتل والمقتول
يوماً؟ وهل يستوي الغاصب
والمغتصبة يوماً؟ وهل يجوز
تحميلها مسؤولية الجريمة مهما
كان رد فعلها قويا وعنيفاً؟

كما قلنا بالقانون الإنساني الدولي، لكننا في المقابل نرفض المساواة بين الجاني والضحية، بين المستعمر ومن يناهض الإستعمار، بين من يقتل ويشرد المئات والآلاف ومن يقتل الأفراد أو العشرات، بين من يمحي أحياء كاملة عن بكرة أبيها بقرار حكومي رسمي و من يهدم بعض الجدران أو يخرب بعض الساحات رداً على القتل والمجرمين.

إن الدوافع السياسية للمجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، هو ليس بالأمر الجديد أو المفاجيء هكذا كانت هذه المنظمة وهكذا ستبقى، فإسرائيل وليدة المشروع الدولي الإستعماري المسيطر لم تحاسب حتى يومنا هذا على جريمة حرب واحدة ارتكبتها بحق شعبنا الفلسطيني أو بحق الشعوب العربية الأخرى. لكن المفاجيء هو أن تنحاز منظمات حقوقية دولية ومحلية للطرف المجرم من خلال تقسيم المسؤولية بينه وبين ضحيته، بحجة الموقف "المتوازن"، أو تحميل المسؤولية للضحية واعتباره المسبب لقيام القاتل بجريمته وذلك لإعتبارات لا صلة لها بالجوهر القيمي للقانون الإنساني الدولي، بل تماشياً مع ميزان القوة السائد، أو مع رغبة الداعمين مادياً لهذه المنظمات، فهل يستوي القاتل والمقتول يوماً؟ وهل يستوي الغاصب والمغتصبة يوماً؟ وهل يجوز تحميلها مسؤولية الجريمة مهما كان رد فعلها قويا وعنيفاً؟

لقد قامت الدبلوماسية الإسرائيلية منذ بضع

سنوات، وبالتحديد بعد مجزرة جنين الرهيبة، بحملة واسعة جداً في كل مكان من هذا العالم، في أروقة الأمم المتحدة، ووزارات الخارجية والسفارات والقنصليات والمعاهد الدولية، ولم تبخل في العمل لدى وسائل الإعلام المؤثرة وحتى مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، ليتضمن كل نقد للسياسة الإسرائيلية مقولة واحدة على الأقل مفادها أن من "حق إسرائيل وواجبها حماية مواطنيها". في حين لم ينجح الفلسطينيون، ولو في وسائلهم الإعلامية ومؤسساتهم السياسية والمدنية، أو ربما لم ينتبهوا إلى ضرورة المحافظة على مقولة "حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال بكل الوسائل، وإن القانون الدولي هو الذي أعطاه هذا الحق"، وفي حين تحولت المقولة الإسرائيلية إلى لازمة في بداية كل بيان ويمكنها أن تخصي كل تنديد لاحق بالجرائم الإسرائيلية، أصبح التنديد بسياسة حماس ونعتها ب"الإرهاب" و"الإنتقلاب" هو اللازم الفلسطينية الرئاسية وهو الشغل الشاغل للسلطة المتخاذلة.

إن إطلاق الصواريخ العشوائية وأصابة المدنيين أمر يرفضه القانون الإنساني الدولي، ولكن ذلك لا يسقط الحق الشرعي والطبيعي للشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال بما لا يتعارض مع هذا القانون. وأن "حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها" لا يتحقق من خلال ارتكاب جرائم حرب فظيعة يتحمل مسؤوليتها العسكريون والسياسيون الإسرائيليون على حد سواء، بل من خلال احترام المواثيق الدولية وأولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتم إنهاء الإحتلال دون شروط مسبقة، والإسحاب من المناطق المحتلة دون تحويلها إلى غيتو أو سجن كبير. هذه هي الفاتحة أو اللازم الحقيقة المطلوبة والمشتركة لغالبية البيانات أو المراسلات التي تصدرها جمعيات حقوقية، دولية أو محلية، للتنديد بعدوان إسرائيل وجرائمها في غزة.

عندما تتجاهل المنظمات الحقوقية سياق الإحتلال والقمع المستمرين منذ أكثر من أربعين عاماً، الفترة الطويلة والسياق الذين يحولان هذا الإحتلال، بحد ذاته إلى جريمة ضد الإنسانية، وتتجاهل تعامل القوة المحتلة مع المعتقلين والأسرى الأمنيين والمختطفين من الطرف الآخر على أنهم رهائن يشترط تحريرهم بحصول صفقات سياسية، الأمر الذي يتعارض أيضاً مع القانون الدولي، و"توازن" بين من يسعى إلى التحرر والإنعتاق ومن يسعى إلى السيطرة على أراضي الغير ومصيرهم وازداتهم بقوة السلاح، فهي تساهم بشكل مباشر في تحويل القانون الدولي من مشروع أخلاقي قيمي منحاظ للإنسان والإنسانية إلى مشروع سياسي ينحاز للمصلحة ولموازين القوة الدولية.